

# أشغال دال (المعنى) بين التفسير والتأويل

رؤى في كتاب سيبويه

أ. د. رجاء عجيل الحسناوي

مُحْفُوظَةٌ  
جَمِيعُ حَقُوقِ

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

الطبعة الأولى

مركز الطبع والتوزيع:



كربلاء المقدسة - شارع قبلية الإمام الحسين عليه السلام

مجاور مرقد العلامة ابن فهد الحلبي قدس

هاتف: ٠٧٨٠١٥٨٨٧٠٧ - ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

البريد الإلكتروني: owayde110@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أول الكلام...

قال أبو حيان التوحيدي :

«وَمَنْ يَرِدْ عَلَيْهِ كِتَابُكَ فَلَيْسَ يَعْلَمُ أَسْرَعَتْ فِيهِ أَمْ أَبْطَأَتْ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ أَصَابَتْ فِيهِ أَمْ أَخْطَأَتْ وَأَحْسَنْتَ أَمْ أَسَأْتَ ، فإِبطَاؤُكَ غَيْرُ إِصَابَتِكَ كَمَا أَنَّ إِسْرَاعَكَ غَيْرُ مُعْفٍّ عَلَى غَلْطِكَ» .

رسائل أبي حيان ص ٧١

## الإهداء

لأننا متفلسفون...

أقول لمن يدعي العلم فلسفة...

حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء...

فإليكم جميعاً ولا أستثني منكم أحداً...

## تهيئة

اللَّهُمَّ عِزُّ مَنْ مِنْكَ، .. وَأَعِزِّ بِرَحْمَتِكَ ..، يامن خلق الإنسان مفطوراً على التفكير مستعداً لتحصيل المعارف بما أعطي من قوة فاعلة مفكرة يمتاز بها عن العجماوات.. وأصلي على أشرف خلقه محمد ﷺ الناطق بالحق المبين.  
أما بعد ...

فإنَّ خطأً في هوى النفس أقول إنَّ من الضروري في بعض الأوقات أن نتدرَّع بالشجاعة ولا سيما مع خبرة شخصية للغاية تجسَّدت في اسم لا يحجم أي ناهل لعلم العربية من أن يرتشف من بحرهِ<sup>١</sup>. ولا افتقد قيمة الصدق ههنا فإنَّ المتن السيويهي متن أصلي متفرد بإسلوب صاحبه الذي لم ولن تعهد العربية مماثلاً له فهو متن استثنائي يُغري ويُغوي بضراوة، وأنت تنتقل بين نصوصه انتقالاً رقيقاً وتسرباً لطيفاً، فتتحقق (نَعَمْ) الظافرة كإجابة عن سؤال خاص بوجود هدف غائي، فالتفرد الذي يميِّز فرداً من غيره ينطوي على عمل إبداعي تثبت معه حقيقة استحالة أن يحلَّ أحد مكانه، فكتاب سيويه يوقظ الوعي ويدفع إلى أن تُحشد الطاقة إلى العمل على الاستكشاف والاستبيان لنصوصه التي تشدُّك وتجذبك إليها .  
ولما كانت مهمة فلسفة العلم هي ترتيب المقدمات التي تُشكِّل المعرفة عبر

---

١ - من المأثور عن المبرِّد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأ كتاب سيويه عليه : «هل ركب البحر؟».

تعظيماً واستصعاباً لما فيه. ينظر نزهة الالباء ص ٧٥ و بغية الوعاة ص ٣٦٦.

نظام منطقي معيّن تكون فيه المقدمات الخالفة مقبولة نتيجة علاقتها المنطقية بالمقدمات التي تأتي قبلها وبما توفره المقدمات السابقة من أسس للاعتقاد تكفل أن تكون المقدمات اللاحقة صادقة، فمن هنا ليست مقدماتنا افتراضات عفوية فنسمح بعنوّتها بمقدمات أساسية؛ لأنّ لها أسساً تفي بالوظيفة التي يوليها المنطق لها وينجم من تلك الاعتبارات أمر أملك الجرأة على توثيقه أنّ خبرة مفردة مثل الخبرة السيبرية يمكن أن تسوّغ عددا من الإقرارات عن (المعنى).. خصائص هذه الإقرارات تمّ بحثها والإقناع بها عبر نصوص كتابه، ومن دون فصل بين جانبين الجانب الذاتي المُعبر عن أسلوب صاحبه.. والجانب الموضوعي بالتماس الحقائق اللغوية التي عاجلها بحيادية على وفق سَوَقٍ أدلة تؤيدها أو تدحضها إذ جعل لدال (المعنى) بناءً هرمياً لِبَنَتِهِ اللغة .

وإذا أخذ بنظر الاعتبار أنّ كلمة (هذا) تنطبق فقط على شيء واحد في وقت واحد فبلا تردد أقول إنّ فضلا للخاصية الإشارية سيكون ههنا وهي تعبر عن مباشرة إلى كتاب سيبريه حينما كسى دال (المعنى) معاني في شكل خطاب يقرّ تأكيدا لكل استعمال.. وتتحدد من ثمة تقارير فعلية له ترتبط باللغة على الرغم من أنّ دال (المعنى) بنية لغوية تشتمل على أربعة عناصر هي (م، ع، ن، ي) في كلّ هذه الاستعمالات إلّا أنّ معطياتها متعددة تدحض الوحدة فمفردة (المعنى) حمالة بدرجة كبيرة ما يجعلها النقطة المهمة من تلك المقدمات؛ ولأنّ التنظيم الهرمي ينبغي أن يمتدّ لأعلى فإنّ قاعدة هذا التنظيم ستكون تلك النقطة المهمة التي تُعلن عن أنّ الممكن فهمه من

(الدال) أوسع من (الدال) نفسه ولا يُكافئه. ولتفادي الصعوبة فإن الرجوع إلى السياق سينبني عليه هذا الفهم الواسع بإيجاءاته. ما نستطيع معه أن نكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بالممكنات في قراءتنا للنصوص التي تحتوي على دال (المعنى) وإقامة الارتباط المتعلق بخبرة الاختيار، فتبدو النصوص غير مُحيرة وهي تعطي إدراكاً بكل قوة تأكيدية في أن العلاقة ليست اعتباطية في الاختيار .

وابتغاء مسحة من اليقين تفضي علينا القول إن من خواص المعرفة القبلية المكتسبة إمكانية مدّ المتلقي بالتوقعات التي تفصح عن النتائج فيسهل على المتلقي الإدراك الذي يكون تابعاً لتلك التوقعات التي لا تخيب فإذا ما تساءلنا عن طبيعة دال (المعنى) أدركنا من مدونة سيويه أنه ناتج الفهم ومن ثم فهو إدراك مختلط بالذات تعكس اقتداراً وثقافة فكان للمعنى فاعلية عبر هذا التكوين حينما غدا موضوعاً سايكولوجياً - أي تصور قائم في الذات للموضوع المفوظ - لا يقف عند حدود اللغة وحدها بل يتجاوز هذا الحاجز إلى المشهد الذي تحمله اللغة، فانصباب الاهتمام سيكون على ماهية دال (المعنى) وكيفيته عبر الدلالة الوضعية السيويهية في ظل رؤيتنا أنها مستندة إلى :

١- دلالة الكلمة (الوضع).

٢- دلالة الخطاب (الموضوع).

٣- المتلقي (الموضوع له).

والاستنتاج المتقدم سيفضي بنا إلى القول إن سيويه يُخرج دال (المعنى)

إلى حيز التجلي وقد أعدّ له ما يلبسه إياه بصحبة ألفاظ، فيفتح التعامل معه على شبكة مفهومية تنظر إليه من زاوية تتعدى المعاجم وبرؤية توظيفية أدق وأشمل من حيث إنه لا يعني الدلالة الجزئية للعبارة فحسب بل قد يعني المقصد الكلي أو المحتوى العام بما تعكسه الصياغة الخصبة لمعينة دال (المعنى) في اشتغالاته التي تفتح له قابليات على خلق مرتكزات يُنطلق منها اعتماداً على كيفية نظامية تجليها لنا علاقات سياقية من نصوص الكتاب فدلالاته وليدة علاقة الكلمات بعضها ببعض بل هو مرتهن بها يتجسد عبر مكونات البنية الشكلية للنصوص التي يُحقق سيبويه من خلالها شكلاً من أشكال الوجود الخاص لدلول المعنى .

وإذ عُرّف الترادف في الاصطلاح أنه دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد<sup>١</sup>، فنبتّ عبر نصوص سيبويه الحياة في الفاظ مترادفة نصّفه بها هي (خلق وإبداع وتكوين واختراع) بوصفه مؤلفاً مبدعاً يقيم علاقات بين كلمات ليُوجد لها كينونة خاصة تثبت حقيقة ما وينبني على مايتكره اقتناع يحجب أفق المناظرة والجدل، فالانفتاح الموسوعي في العرض أحال دون ذلك بل تتآكل ذاتياً كل محاولات الدحض التي قد تضج في فكر من يحاول؛ لأنّ سيبويه لم يتجاهل حضور الآخر وصوته ليس أحادياً وهو يوزّع دال (المعنى) في نصوصه توزيعاً إسلوبياً مُحدداً به استعمال الجمل في المواقف الكلامية، فكانت هذه النصوص وسيطاً لغوياً نقلت فكر صاحبها

---

١ - ينظر المزهري ١/٤٠٢ وفقه اللغة ص ٢٨٩. والوجيز في فقه اللغة ص ٣٩٨.



إلى متلقيه حينما سارت في خطين متوازيين على وفق ثنائيةٍ تحكم عملية القول المسوق:

● الخط الأول: الخط اللغوي عبر الكشف عن اللغة وقوانينها وأسرارها وحكمتها .

● والخط الآخر: خط الإبداع الشخصي لفكر صاحبها في إطار علاقة جدلية بين (الصياغة والموهبة) الأمر الذي أرسى تأكيداً على تفرد أسلوبه التألفي بما أفضاه هذا الأسلوب من خصوصية على النص المنتج بتوفر إمكانيات حققت له التميز، ما يجلي لنا رجوع النحاة الخالفين إليه؛ لاكتساب نصوصه حقّ تشريع لقوانين العربية، فاللغة لم تكن عنده أداة لنقل الفكر فحسب بل صيرها رموزاً تجسّد حالة المتكلم الباطنة ليصل بها إلى إدراك المتلقي وهو يُكسِب الكلمات معاني متجددة باستمرار يمكن الوقوف عليها في سياقات ورودها وهوما يؤول بنا إلى القول إنّ وظيفة اللغة عنده كانت (الإبلاغ) و(التأثير) .

ومن هذا المنطلق ثمة ضرورة تلحّ علينا في إثبات صدق دعوانا ونأيا عن الحدس والتخمين فإذا كانت مهمة الإضافة عزيزة المنال كأداء فإنّها لم تكن كذلك عند سيبويه إذ أنبأ أسلوبه عن حسن فهم واستيعاب من جهة وحسن تأويل من جهة أخرى وهوما كشفت عنه دراستنا ههنا باستثماره دال (المعنى) بطريقة تحليلية علمية يكون بها وسيلة من وسائل الكشف والتفسير وهو يُجذّر دال (المعنى) في المتعدد .

وبناءً على ما تقدم تُفرز معاينة أمر في نطاق المهاد النظري هو أن تحديد كفاءة دال (المعنى) إنما يتم عبر اشتغالاته في مدونة سيويه على النحو الذي يناسب ما يتصل بالقضية النحوية أو الظاهرة اللغوية ويندرج المفهوم اللغوي المعجمي لمفردة (المعنى) في قائمة المفهومات القديمة التي تقودنا إلى سؤال مبدئي ما هو المعنى<sup>١</sup>؟

قد تكمن صعوبة الإجابة في أن المعنى بات ينتقل في مواضع مختلفة ليس من البساطة تحديده بما يحمله له المؤلف في ذهنه.. فالمعنى عنده خصيصة نص يتموج مع قصدية وهو يُنشأ في المفاهيم والمحيط الخارجي وتفاعل الذات والمحيط ما يؤول إلى القول بإدراك أبي بشر لمكانه في نصوص الكتاب فجعله أكثر كفاءة حينما كشف عبره عن العلائق والروابط والتناسق بين الانساق والسياقات والدلالات في ظل قدرة فذة على مفاجأتنا بما لا نتوقع وهو يذلل إشكالية التفرد لمفردة (المعنى) بأن تكون معجمية أو مفهومية أو بلاغية بل تتحاور وتتفاعل وتُثري تحليلاته اللغوية في نصوصه فتغدو كلها مشروعات قراءة تضيء للمتلقي ما خفي وأشكل عليه على نحو يناسب كل نص ويلائمه بمزاوجة بين مقصدية سيويه وشكل النص والدلالة المستوحاة وهي مقارنة تثبتها الدراسة في إطار محاولة تأسيس متن للمعنى في كتاب سيويه يستند إلى أن المعنى القصدي المعبر عما يريده سيويه لا

---

١ - حتى نجرّد انفسنا للجواب فلن يضر نقل ما قيل عنه إنّه مرادف للتفسير والتأويل كما أشارت مجمل دلالات الجذر (عنى) في اللغة إلى القصد وإرادة الشيء والدلالة على المراد ينظر العين ٢٥٣/٢ ومقاييس اللغة ٤/١٤٦ والصاحبي في فقه اللغة ص ٣١٢.

يختلف عن المعنى القرائي المتعلق بتأويلات المتلقي وهو ينسج مع سيبويه خيوطه جاعلا منه قميصاً تلبسه لغة نصوصه بعد تعزيز المهاد النظري بما يمكن من مصاديق ترفد المستوى التطبيقي بمزيد من القوة والتماسك يخضه التحليل السيبويهي عبر مفردة (المعنى) بتعلقها بغيرها أو استنادها إلى ما يفرز إثراءاتها في العمل الإجرائي في حقل التطبيق وبالقدر الذي يستجيب للتصورات المنهجية التي عقدت الدراسة العزم على بنائها ورشحت النصوص الملائمة لها. ومن هنا تبطل صفة التخصصية لدال (المعنى) عبر قابلية التغيير باكتسابه دلالات ضمنية أخضعها سيبويه للموضوع الذي يقدمه أو للمقام الذي يستعمل فيه وكأنني بلغته لغة فنية خاصة وهو يستقل بتعبيرات تفصح عن آرائه وغرضه في فاعلية تشكيل لغوي داخل السياق لاستكنائه دال (المعنى) فيخلع عنه الطابع السكوني ويخضعه لديناميكية مكسباً إياه تبدلات تطول المدلول إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن المدلول هو التصور الذي تعنيه اللغة.

فنحن بإزاء مستويين للغة المعبرة عن دال (المعنى):

- لغة المستوى الأول: وهي اللغة الخاصة بالموضوع يمكننا تسميتها باللغة الشيئية أو لغة الموضوع .

- ولغة المستوى الثاني: وهي اللغة الشارحة أو ما بعد لغة الموضوع.

ومن منظور آخر يمكن القول إن ثمة ثلاثة عناصر وجدناها تؤلف دال

(المعنى) في مدونة سيبويه :

- العنصر الأول: هو المستوى الظاهر من القول .

- العنصر الثاني : هو المستوى الضمني للقول أي ما يُعبر عنه القول.
- العنصر الثالث : هو ما يحيل عليه القول مما يوجد في نظام اللغة ويدخل مجال المرجع.

وفي ضوء ذلك فإنّ دال (المعنى) مكتسب لدلولات متعددة يُسقط سيبويه داخلها الوعي ويغذي متلقيه بعمق معرفي خاص يجتهد في توسيع حدوده المفهومية بما يمنحها من شرعية تطال حقول المعرفة .

وربما أُتخم (المعنى) بحثاً حتى أنّه لم يعد قول للجديد فيه إلّا معاراً من لفظ السابقين أو مكروراً، بيد أنّ ذلك لم يحجبنا عن أن نحتكم إلى كتاب سيبويه على وفق منوالاته المنفتحة على ماهو جديد وبعيد عن التحجر الذي يمكن أن يُنسب إلى مباحث دراسة المعنى بتجريب النظر<sup>١</sup> . في إمكانيات

---

١- إنّ اعتمادي كلمة تجريب إنّما هو انطلاق من قول الخليل : في سؤاله عن العلل التي يعتل بها في النحو «ف قيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله ؛ وإنّ لم ينقل ذلك عنهم. واعتلت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه. فإنّ أكن اصبت فهو الذي التمسست. وإنّ تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا كذا، ولسبب كذا كذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز ان يكون فعله لغير تلك العلّة إلّا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علّة لذلك فإنّ سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعول فليأت بها» ينظر الايضاح في علل النحو ص ٦٥ - ٦٦.

نصوصه برصد جديد له ، فتأتي هذه الدراسة تابعة ليست مرددة بل مجددة لما احتواه دال (المعنى) من مداليل تجعل منه ميدان معرفة وكناية عن وحدة شاملة يتعين تحديدها بدقة من خلال سياقات استعمالها فترتبط تبعاً لذلك فكرة المعنى بفكرة الفهم بوساطة عملية دائرية ثنائية الاتجاه (فعل وفعل رجعي). فتأخذ كلمة خطاب ههنا بُعداً دلاليّاً أنّه حوار وممارسة فنية لها أشكالها الخاصة في الانتظام بوصفه موقفاً ينبغي للغة أن تعمل على مطابقته. ومن ثمة فإنّ محاولة استجلاء ذلك يتأتى عبر دال (المعنى) بإدراك مدلولاته التي تُستنبط من بعثرة الفكر في تحليل جزئياتها وصولاً إلى استنباط ما أراده سيوييه منها حيث بدا لنا أن دال (المعنى) جهاز مفاهيمي منظور إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل.. صحيح أن موضوعه الفعلي واحد إلّا أن موضوعه المعرفي - عند سيوييه - مختلف، فالدال واحد والاتجاهات ومجالات التحليل متعددة، الامر الذي سيقودنا إلى الإجابة عن أسئلة ابستمولوجية محددة :

- أولها: ماهي الادوات والاجراءات المناسبة التي اتخذها سيوييه لمعالجة اللغة عبر دال (المعنى)؟.
- ثانيها: إلّا أنّ ينبغي الوصول باستعمال دال (المعنى)؟.
- ثالثها: كيف يتجاوز بهذا الدال المفهوم الضيق ليدلّ على إبداع فني في الاسلوب؟.

وإذا كانت مهمة البحث هي التحقيق من موضوع معين بصورة منهجية

ومنتظمة فإنه قد يبدو من الصعب محاولة تقديم عرض منهجي للموضوع من حيث إن دال (المعنى) يتأبى على التحديد بتمرده تشعباً لما يحمله من قدرة كبيرة على احتواء مظاهر اللغة إلا أنه عند سيويه لم يكن موضوعاً هائماً لوجود منطلقات محددة له نكثفها في ثلاث رؤى (معجمية - نحوية - تداولية) قوامها الاعتراف بالاختلاف.

والوصول إلى درجة الفرض العيني يجعلنا نضع تصوراً يقودنا إلى وجود وعي باتجاه دال (المعنى) حينما حرص سيويه على ذكره في أولى مقدمات كتابه إذ قال في: «بابُ علم ما الكلم من العربية فالكلم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ» جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ. وأمّا الفعل فأمثلةٌ أخذتُ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتُ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمعَ ومكثَ وحُمِدَ وأما بناء ما لم يقطع فإنه قولك: آمراً اذهب واقتل واضرب، ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو ثمَّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها<sup>١</sup>.

إذ ماز الحرف بعبارة أنه جاء لمعنى فأن تكون هذه العبارة اعتباطية فأمر

مشكوك فيه وهو يعمد إلى تكرارها بنفسها على نحو ما ورد في النص أو إعادة بمضمونها على نحو ما أورده قائلاً: «وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجئْ إلاّ للمعنى»<sup>١</sup>. وقوله: «والفتح في الحروف التي ليست إلاّ للمعنى وليست بأسماء ولا أفعال قولهم سوف وثم»<sup>٢</sup>.

وبعد فقد اتسعت هذه اللغة الشريفة وكثرت وجوها العلية المنيفة وكتاب سيبويه عليه المعتمد وهو حسبي دليل صدق على وضع ما حضرنى من فهم على سبيل الاجتهاد إذ لم أشأ أن ينغلق الفكر على نفسه وأنا أفرع إلى تلك النظرات الثاقبة من أبي بشر وهو يجعل دال (المعنى) حركة فكرية يتضمن اتجاهات تنبئ عن شعور بالفهم والادراك فتنقاد لك حقيقة عن سيبويه أنه عصي على النفور من خاصية التميز الفردية بقدراته الرصينة على تحليل النصوص اللغوية وسنريك وجه ذلك بعد أن وگلت الحال إلى قوة النظر، ولطالما كانت بي حاجة إلى المعاودة وزيادة التأمل خشية أن يكون مني طغيان فكر فلا أبريء نفسي من الخطأ الذي لا يكاد يخلص من توغله تأليف، فالمفاهيم التي تناولتها بالدرس ههنا مفاهيم انتزاعية من واقع التداول السيبويهي فإذا استوت هذه الدراسة قائمة مع لحظة انتهاء اسطر كتابتها فتابع غور هذه اللغة وستجد فارقاً بين ما أنت عليه وما ينبغي أن تكون عليه بعد ركوب البحر.

---

١ - الكتاب ١/١٥.

٢ - الكتاب ١/١٧.

ومأمول من ناقدٍ وهو يُحصي علي الفلتات أن يكون جباراً ذا بطش  
شديد فأزجي أمامه اعتذاراً عن هفواتي فالبحت محوج لفضل تأمل ؛ لأنّ  
تاريخ المعنى طويل ، ولكن... هل الإجابات منجزة حول سؤال ما المعنى ؟  
قد تقودنا الإجابات إلى أنّه الدلالة أو القصد أو المفهوم أو الفهم أو  
المضمون أو المغزى عند سيبويه فهو قوانين للفكر داخل اللغة وجدتها في  
كتاب سيبويه صوراً بيانية<sup>١</sup> لتكوينات خيالية وضعتها ههنا في كتاب لم  
احتذ له مثالا ولا أدعي له كمالا.. فارتحل معي فيه... وفقني الله وإياك إلى  
الصواب.

ابنة سيبويه

---

١ - هذا الامر يفسح لنا مجالاً لقول الشاطبي إنّ سيبويه في الكتاب «وإنّ تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على انحاء تصرفات كلام العرب في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك بل بيّن في كلّ باب ما يليق به حتى أنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني» ينظر الموافقات ٤/ ١١٦..



## الرؤية الأولى

### تجليات معجمية من دال (المعنى)

تحت طرائق الحقول الدلالية أو التحليل المكوناتي وزّع سيوييه المفردات اللغوية بقوله : «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلفٌ قولك وجدتُ عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير»<sup>١</sup>.

فتشمل عبارة اختلاف اللفظين والمعنى واحد الوحدات المعجمية التي تنماز بالتماثل الدلالي ؛ إذ يمكن تأويل الدال بآخر مُرتدّ له وهو ما يسمى بالدراسات النفسية بـ(التداعي بالاقتران) وفي الدراسات الحديثة بـ(العنقود الدلالي) وهو يتضمن مجموعة مفردات مشتركة في خط من الخطوط الدلالية<sup>٢</sup>. عيّنته نص سيوييه الذي احتوى ذلك بقوله : «مكثت نحو جلست في المعنى»<sup>٣</sup>.

---

١ - الكتاب ١ / ٢٤.

٢ - ينظر السيمياء والتأويل ص ٢٥٠ وعلم الإشارة ص ٥٩.

٣ - الكتاب ٤ / ٣٠.

وحيث إنَّ علم الألفاظ يرتكز على دراسة معاني الكلمات فإنَّ الفكر ينتهي إلى تحديد طبيعة السيرورة المنهجية بـ (الحقل المعجمي) فـ (المعنى) سيضطلع ههنا بوظيفتين هما تمثيل المعرفة ونقل المعرفة عبر تفسير المفردة وقد انتجت نصوص سيبويه صوراً متعددة في معالجاته التحليلية للنصوص اللغوية من حيث إنَّ المدخلات الأولية للمنظومة النحوية كلمات. يوافق هذا الكلام ما أورده سيبويه عن نصب بعض المصادر المضافة مثل (ريحانه) والتي حملت على المصادر غير المضافة فاتتصبت «بإضمار الفعل المتروك إظهاره؛ ولكنها مصادرٌ وضعتُ موضعاً واحداً لا تتصرفُ في الكلام تصرفُ ما ذكرنا من المصادر وتصرفُها أنَّها تقعُ في موضع الجرِّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام . وذلك قولك : سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ وَعَمْرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ وَقَعْدَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتَ. كأنه حيث قال : سُبْحَانَ اللَّهِ. قال : تسييحاً وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاqاً ؛ لأنَّ معنى الرِّيحانِ الرِّزْقُ فَنَصَبَ هَذَا عَلَى أُسْبَحَ اللَّهُ تسييحاً وأُستَرْزَقُ اللَّهُ استرزاqاً فهذا بمنزلة سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ وَخُزِلَ الْفَعْلُ ههنا ؛ لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله أُسْبِحَكَ وَأُستَرْزَقَكَ»<sup>١</sup>.

فـ (ريحانه) مصدر غير متصرف كـ (سبحان الله) ولذا فسَّره سيبويه بـ (الرزق) ليؤول إليه التقدير بـ (استرزقك الله استرزاqاً) حيث جعله بمنزلة (سبحان الله) المؤول بـ (أسبح الله تسييحاً) مستثمراً دال المعنى بقوله : «لأنَّ

١ - الكتاب ١/٣٢٢.

معنى الریحان الرزق».

ونتعقب هذه التجلیات الدقیقة فی نص آخر یتناغم مع النص السابق فقولُ (جعلت متاعك بعضه فوق بعض). له «ثلاثة أوجه في النصب. إن شئت جعلت فوق في موضع الحال كأنه قال: علمت متاعك وهو بعضه على بعض. أي في هذه الحال كما جعلت ذلك في رأيت في رؤية العين. وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان تريد رؤية القلب. وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت: جعلت متاعك يدخله معنى ألقيت فيصير كأنك قلت: ألقيت متاعك بعضه فوق بعض؛ لأن ألقيت كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض وهو مفعول من قولك: سقط متاعك بعضه على بعض»<sup>١</sup>.

إذ انعكست عبر دال المعنى احتمالية أن يكون (فوق) منصوباً على الحالية إذا كان معنى جعل (علم) ومنصوباً على الظرفية إذا كان معنى جعل (ألقى).

ويبرز نص آخر لاينأى عن سابقه في تعويل سيبويه على دال (المعنى) بانحنائه شطر المعجم إذ وجه المعنى النحوي لبعض المصادر مثل (ليك وسعديك) بالارتكان إليه حيث قال: «هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه وإنما ذكر لبيك لك وجه نصبه كما ذكر معنى سبحان الله. حدثنا أبو الخطاب أنه يقال: للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع

---

١ - الكتاب ١٥٦/١ - ١٥٧.

عنه قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويقال: قد أَسْعَدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعده فالإِلبابُ والمساعدةُ دُنُوٌّ ومتابعةٌ إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارقه وإذا أسعده فقد تابعه. فكأنه إذا قال: الرجلُ للرجل يا فلانُ فقال: لبيك وسعديك. فقد قال: له قُرْباً منك ومتابعةٌ لك... وكذلك إذا قال: لبيك وسعديك يعنى بذلك الله عزَّ وجلَّ فكأنه قال: أي ربَّ لا أنأى عنك في شيء تأمرني به. فإذا فعلَ ذلك فقد تقَرَّبَ إلى الله بهواه وأما قوله: وسعديك فكأنه يقول: أنا متابعٌ أمرك وأولياءك غيرُ مُخالفٍ. فإذا فعلَ ذلك فقد تابعَ وطاوعَ وأطاع. وإنَّما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصيهما»<sup>١</sup>.

فالذي حمل سيبويه على تفسير (لبيك وسعديك) هو أنَّهما ليستا على لفظ مصدرَي فعليهما ولهذا رأى سيبويه تعذراً ايضاح المعنى الوظيفي فلم يجد لهما بداً من أن يبينهما بألفاظ تحمل دلالتهما.

ويعرج بنا أبو بشر على نص آخر يعادل النصوص السابقة في المضمون حينما أورد نصب (مساليه) على الظرفية في قول الشاعر أبي حية النميري:

إذا ما نَعَشْنَاهُ على الرَّحْلِ يَتَشَنَّى      مُسَالِيهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقَدَّمٍ

قائلاً: «هذه حروف تَجْرَى مَجْرَى خَلْفِكَ وَأَمَامِكَ وَلَكِنَّا عَزَلْنَاهَا لِنَفْسَرَّ مَعَانِيَهَا لِأَنَّهَا غَرَائِبُ... وَمُسَالَاهُ عِطْفَاهُ بِمَنْزِلَةِ جَنَبِي فُطَيْمَةٌ»<sup>٢</sup>.

١ - الكتاب ١/ ٣٥٢-٣٥٣.

٢ - الكتاب ١/ ٤١٢. وورد في كتاب العين ٣/ ١٨٢ (أنَّ عطفًا كلَّ شيء جانبا).

ولطلب المدد والوصل بالقوة يعول سيويه على مفردة (المنزلة)<sup>١</sup> في ممارسة تقابلية للمعنى بين معنى (مساليه) وهو (عطفاه) و (جنبي فطيمة) وكلاهما يعني (الجانبيين) حيث يرتحل أبو بشر بالتحليل ههنا من المعنى المعجمي لينتقل بذلك إلى مرحلة التعميم أو التقويم في ظل استعمال دال المعنى في أدائه اللغوي ليجاوزه إلى تنمية الكفاءة التواصلية. فهذا العمق في فهم المعاني يُجَلِّي عن علم واسع بالعربية وهو ما يحيل عليه قوله: «نفسر معانيها لأنها غرائب».

ويورد سيويه قول: «رجل من بني كلاب:

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنتَ برئٌ من قبائلها العشرِ

فأنتَ أبطنا إذ كان معناها القبائل»<sup>٢</sup>. حيث يتعمق في معنى الألفاظ ويغور في دلالات الاستعمال فلا يقف عند النظر السطحي في العلاقات النحوية من جهة أن معرفته بالنصوص اسندت توجيهها بتأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد (عشر) فهناك سلطة خفية وقَّت من الشرود في إصابة المعنى فحملت (البطن) على معنى (القبيلة)؛ لأنها بمعناها. وهي معرفة لغوية موروثة بين أفراد المجتمع الواحد يؤسس سيويه بها تأويله

---

١ - قد يومئ سيويه إلى المعنى عبر مفردة (المنزلة) من ذلك ما أورده عن الفعل (علم) إذا كان بمعنى (عرف) حيث قال: «وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلاَّ عِلْمَ الأوَّل» ينظر كتابنا سبع قراءات في كتاب سيويه مبحث (المنزلة) ومن المواضع المماثلة ينظر ٣٨٣/١. إذ قال: «دأبت بمنزلة أوجفت».

٢ - الكتاب ٥٦٥/٣.

ارتكازاً على دال (المعنى) الذي طوّق به تحليله للتركيب إذ غدا مبدأ الاشتباه ملغياً في تذكير العدد .

ويستعمل دال ( المعنى) في حديثه عن الفعل (ظنّ) قائلاً: «وقد يجوز أن تقول ظننتُ زيداً إذا قال من تظنُّ أي من تَتهَمُّ؟ فتقول ظننتُ زيداً كأنه قال أَتَهِمْتُ زيداً وعلى هذا قيل ظننُّ أي مُتَّهِمٌ. ولم يجعلوا ذاك في حَسِبْتُ وخِلْتُ وأرى لأنَّ من كلامهم أن يُدْخِلُوا المعنى في الشيء لا يَدْخُلُ في مثله»<sup>١</sup>. مؤكداً هذا المعنى عبر الاسم أيضاً فيذكر أن (ظنين) بمعنى (متهم). فالتفسير الدلالي في النص السابق له أثر في إيضاح الوظيفة النحوية للفعل (ظنّ) فهو فعل متعد إلى مفعول به واحد وليس فعلاً ناسخاً يستلزم معمولين ؛ لأنَّ معناه مختلف فهو هنا بمعنى الاتهام وليس هو الظن الذي يعبر عن درجة من درجات العلم حينما يكون مشكوكاً به ولهذا كان امتداد الجملة من ناحية عدد المعمولات مختلفاً في الحالين. وقد شكّل التفسير الدلالي لهذه الأفعال قيمة خلافية ميّزت بين البنيات التي تتشابه في هيئاتها وتختلف في معناها .

وتأخذ نصوص سيبويه بناصية نصوص أخرى مشابهة ترتكز على الرؤية المعجمية يجسدها بمنظور وصفي وتفسيري على نحو تفسيره (لاجرم) أنّها فعل ومعناها (حقّ) قائلاً: «وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾<sup>٢</sup>

١ - الكتاب ١/ ١٢٦.

٢ - آية ٦٢ من سورة النحل.

فأنَّ جرم عملت فيها ؛ لأنَّها فعلٌ ومعناها لقد حقَّ أنَّ لهم النار ولقد استحقَّ أنَّ لهم النار. وقول المفسرين معناها حقاً أنَّ لهم النار يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم بعد عملت في أنَّ عملها في قول الفزاري<sup>١</sup> :

ولقد طَعَنَتْ أبا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فزارةَ بعدها أنَّ يَغْضَبُوا  
أي أحقت فزارة. وزعم الخليل أنَّ لا جرم إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام يقول الرجل : كان كذا وكذا وفعلوا كذا وكذا. فتقول : لا جرم أنَّهُم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا<sup>٢</sup>.

ف(لا) ردَّ لما قبلها و(جرم) فعل لا اسم. ولأنَّها فعل أولَّت عند المفسرين بـ (حقاً) ؛ لأنَّ المصدر حدث والفعل حدث وبإلارتكان إلى معناها كانت بمنزلة الفعل .

ولما كان من جهة المبدأ أنه لافرق بين أن يُسمَّى ما يُثبت الحكم حجة أو دليلاً فكلاهما وارد في الاحتجاج النحوي<sup>٣</sup>. فعبر دال (المعنى) يسوق سيبويه ما ينسجم مع الغاية التي قيل من أجلها الكلام فيؤاصر قول الفزاري بزعم الخليل توثيقاً وتعليلاً لفتح همزة (إنَّ) في قوله تعالى. فهو يبيِّن حكماً دقيقاً مبنيّاً على الإدراك المعجمي .

---

١- ينظر الخزانة ٤/ ٣١٠.

٢- الكتاب ٣/ ١٣٨.

٣- نوّه الجرجاني في تعريفاته ص ٦٧ أنَّ الحجة «مادلّ به على صحة الدعوى» والاستدلال «تقرير الدليل لإثبات المدلول عليه» ولا فرق عنده بينهما.

ولعل الارتهان بالنص القرآني يقودنا إلى آية أخرى استثمر سيبويه في تفسيرها دال (المعنى) مع التمسك بمعرفة أسباب النزول؛ إذ هي عدة المفسرين في التفسير تكمن أهمية معرفتها في توجيه المعنى من جهة تبيانها للحكمة الباعثة على تشريع الحكم ومن ثم تكون وسيلة لفهم المعنى وإزالة الإشكال فيتقيد اللفظ حينما يكون عاماً يُخصّصه الدليل<sup>١</sup>.

وقد أفاد سيبويه من أسباب النزول حينما يسوقها ليصل عبرها إلى تثبيت حكم نحوي نلتقطه من الرؤية المعجمية على نحو ما أورده في نصب (سلاماً) بوصفه مصدراً واقعاً بدلاً من الفعل ومعناه (براءة) حيث قال: «وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل: سلاماً تريد تسليماً منك كما قلت: براءة منك تريد لا ألتبس بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له: سلاماً. فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك. وزعم أن هذه الآية: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾<sup>٢</sup> بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكّية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ولكنه على قولك: براءة منكم وتسليماً لا خير بيننا وبينكم ولا شر»<sup>٣</sup>.

ومما يدل على رسوخ أقدامه في مسالك النحو وشعابه استعماله منهجية وسطية في جمعه مجالي التفسير والتأويل وهو يتمسك بمرجعهما الوظيفي

١- ينظر البرهان ١/ ٣٣ والاتقان ١/ ٧٦.

٢- الآية ٦٣ من سورة الفرقان.

٣- الكتاب ١/ ٣٢٥.



دال (المعنى). فأوجه التنسيق متعددة في نتاجه التراثي يطبعه ههنا بطابع (المغايرة) المعجمية لا (التوافق) وطلب الانسجام من خلال النظر في مدونته يتيح لنا الولوج إلى نص آخر يستبدل فيه النعت الجامد بآخر مشتق يكون أكثر قدرة على إيضاح المعنى الوظيفي مع الإبقاء على العلاقة الدلالية في هذا الاستبدال بين الطرفين على الرغم من عدم تطابق العلاقة معجمياً حيث قال: «ومنه مررتُ برجلٍ رجلٍ صِدْقٍ منسوبٍ إلى الصَّلاح. كأنَّكَ قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ. وكذلك مررتُ برجلٍ رجلٍ سَوِّءٍ كأنَّكَ قلت: مررتُ برجلٍ فاسدٍ؛ لأنَّ الصَّدْقَ صلاحٌ والسَّوِّءَ فسادٌ. وليس الصدقُ ههنا بصدق اللسان لو كان كذلك لم يجر ذلك أن تقول هذا ثوبٌ صِدْقٍ وحِمارٌ صِدْقٍ وكذلك السَّوِّءُ ليس في معنى سُوِّتُهُ»<sup>١</sup>.

فلجأ إلى دال (المعنى) ليسوِّغ ذلك الاستبدال؛ إذ الصدق ليس المقصود به صدق اللسان بل الصلاح وكذلك السوء فالمقصود به الفساد فينبني على هذا الأساس استجازة أن يكون النعت جامداً حينما جعله في رتبة المعجم للوقوف على بيان الوظيفة النحوية. وذكر ابن جني أنه «إنَّ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى قبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذَّ شيء منها عليك»<sup>٢</sup>.

---

١ - الكتاب ١ / ٤٣٠.

٢ - الخصائص ١ / ٢٧٩ و ١ / ٢٨٤.

وكانَّ أبا بشر لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لا يرتكب صعبا فينقلنا إلى مدارج تكوينية أخرى لدال (المعنى) يُشخص بها المظهر المعجمي المغاير وأثره البارز في إسناد النصوص وتأَييدها لعل منطلق هذا التأمل قد يبدو بسيطا في قول سيبويه «قالوا: كثر كثارة وهو كثير وقالوا الكثرة فبنوه على الفعلة والكثير نحو من العظيم في المعنى إلا أن هذا في العدد. وقد يقال للإنسان قليل كما يقال قصير فقد وافق ضده وهو العظيم ألا ترى أن ضد الصغير وضد القليل الكثير فقد وافق ضد الكثير ضد العظيم في البناء فهذا يدلُّك على أنه نحو الطويل والقصير ونحو العظيم والصغير والطول في البناء كالقبح وهو نحوه في المعنى؛ لأنه زيادة ونقصان»<sup>١</sup> إلَّا أن واقع التداول قد يفرز لنا نماذج لا تكون بتلك البساطة فقد يُشربُّ المكوّن المعجمي معنى مكوّن آخر يؤثر تبعاً لذلك في بناء الجملة وهو سنة من سنن العرب في كلامها سُمِّيَ بـ(التضمين) وفائدته أن يُدلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين<sup>٢</sup>.

فهناك تغيير في معنى الأصل نحفل بمصداقه في نص سيبويه الذي أورده في معرض حديثه عن أن الجر في بعض التراكيب يؤدي معنى نحويّاً آخر هو معنى النصب حيث قال: «ولو قلت: مررتُ بعمرٍ وزيداً. لكانَ عربياً فكيف هذا؟ لأنّه فعلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ ومعناه أتيتُ

---

١ - الكتاب ٣١/٤.

٢ - ينظر مغني اللبيب ١٩٨/١ و ٢٠٠/١ و ٢٦٠/٢.

ونحوها تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع  
المنصوب على فعل لا ينقض المعنى كما قال جرير<sup>١</sup> :  
جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ      أو مثل أسرة منظور بن سيار  
ومثله قول العجاج :

❖ يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا ❖

كأنه قال : ويسلكن غوراً غائراً ؛ لأن معنى يذهب فيه يسلكن<sup>٢</sup> .

فالوقوف على الجزء المعجمي بتأويل الفعل (مررت) بـ(أتيت) و(يذهب) بـ(يسلكن) هو المحدد لوجود علامة إعرابية أخرى مرتبهة به ليستقيم به التركيب فالتأويل «إنما يسوِّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»<sup>٣</sup>. فبدال (المعنى) وجه سيويه التركيب وجهة تجعله مقبولاً في منطق العربية بعد تأويله تأويلاً مرتبطاً بالمضمون يستجليه المتلقي على الرغم من كونه نتاجاً فردياً فنواة التحليل التركيبي ههنا هي الدلالة المعجمية .

ويُلَمَح هذا الإشراب في المعاني بين الحروف إذ تحدث عن (لو) قائلاً :  
«وتقول ود لو تأتيه فتحدثه والرفع جيد على معنى التمني ومثله قوله عز وجل : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾»<sup>٤</sup> . وزعم هارون أنها في بعض المصاحف :

١- ديوان جرير ص ٣١٢ .

٢- الكتاب ١/ ٩٤ .

٣- الاقتراح ص ١٥٨ .

٤- الآية ٩ من سورة القلم .

{وَدُّوا لَوْ تَدَهْنُ فَيُدْهِنُوا}..<sup>١</sup> مورداً قراءتين الثانية نُصِبَ الفعل الثاني فيها ؛ لأنه جواب (لو) المتضمنة معنى (ليت)<sup>٢</sup>. وذكر الخليل أن (لو) حرف أمنية بمنزلة (ليت)<sup>٣</sup>. ولذا أُجِيبَ بالفاء التي يجاب بها التمني فيؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت)<sup>٤</sup>.

ونسترسل بثقة مع نصوص الكتاب التي تنم عن علم صاحبه الواسع في العربية فيقودنا التغيير في الدلالة إلى ما يمكن أن نسمه بحركية المفهوم وثبات المنطوق حيث تتعدد المعاني التفسيرية تبعاً لتعدد الاستعمالات ويمكن إدراك ذلك من نصه الذي يومئ فيه إلى أن تكون (إن) بمعنى (أجل) قائلاً :

«ومثل ما ذكرت لك قول العرب : إنه وهم يريدون إن ومعناها أجل. وقال<sup>٥</sup> :

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ      وَقَدْ كَثُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ<sup>٦</sup>.

ويواشج هذا النص نص آخر أورده في آخر مقدمة من مقدمات كتابه حيث ذكر قول «خِطَامُ الْمُجَاشِعِيِّ :

❖ وصالياتٍ كَمَا يُؤَثِّفِينَ ❖

---

١ - الكتاب ٣/ ٣٦.

٢ - ينظر تفسير البحر المحيط ٨/ ٣٠٤.

٣ - ينظر كتاب العين ٤/ ١٠٧.

٤ - ينظر الكشف ١/ ٢١٠.

٥ - البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ينظر ديوانه ص ٦٦.

٦ - الكتاب ٤/ ١٦٢.

فعلوا ذلك لأنَّ معنى... الكاف معنى مثل<sup>١</sup>.

فبالاستناد الى دال (المعنى) يبيّن أنّ تعلق الكاف الاولى بالثانية مرتبط بجعل الثانية اسما معناه (مثل)؛ إذ الحرف لايتعلق بالحرف<sup>٢</sup>. من أجل ذلك عدت إحداهما حرف جر والاخرى اسماً مجروراً.

وإذا كانت اللغة ممتزجة بفكر صاحبها لاتنفك عنه فإنّ رصد ما يحيط بعملية الابداع يبقى حاضراً في مدونة سيويه بل يبلغ بنا توظيفه لدال (المعنى) الرشد العلمي. وهو يخلق قيمة حضورية للمعنى المعجمي في ظل صورة أخرى ترتبط بالبنية الصرفية حيث عقد باباً ذكر فيه ماجاء من المصدر «على غير الفعل لأن المعنى واحد. وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ومثل ذلك انكسر كسراً وكسر انكساراً لأن معنى كسر وانكسر واحد وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>٣</sup> لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت. وقال عز وجل: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>٤</sup>. لأنه إذا قال: تبتل فكأنه قال: بتل وزعموا أنّ في قراءة ابن مسعود {وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا}<sup>٥</sup>. لأن معنى

---

١ - الكتاب ٣٢/١.

٢ - ينظر الانصاف ٣٢٧/١ مسألة (٤٥)

٣ - الآية ١٧ من سورة نوح.

٤ - الآية ٨ من سورة المزمل .

٥ - الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

أنزل ونزل واحد وقال القطامي<sup>١</sup> :

وخيّر الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه أتباعاً

لأن تتبع وأتبع في المعنى واحد وقال رؤبة :

❖ وقد تطوّيت أنطواء الحُضْبِ<sup>٢</sup> ❖

لأن معنى تطويت وانطويت واحد ومثل هذه الأشياء يدعه تركاً ؛ لأن

معنى يدع ويترك واحد<sup>٣</sup>.

فقدرات سيبويه الرصينة على تحليل النصوص اللغوية يستزرع بها البنية الصرفية في المستوى المعجمي ألا ترى حمله هذه الأشياء على المماثلة بين (يدع) و(ترك) قائلاً: «ومثل هذه الأشياء يدعه تركاً ؛ لأن معنى يدع ويترك واحد».

وفي ظل محاولة ارساءٍ تُرجع بعض العناصر المتغيرة إلى مرتكز واحد يجمعها ويقننها يقارب سيبويه عبر دال (المعنى) بين اشتقاقات تشترك في أغلب الحروف وتتحد وتتناسب في المعنى حيث عقد باباً في الخصال التي تكون في الأشياء حسناً أو قبحاً إذ ذكر إنها تُبنى على : «فعل يفعل ويكون المصدر فعّالاً وفعالة وفعلاً وذلك قولك : قبح يقبح قباحة وبعضهم يقول : قبوحة فبناه على فعولة كما بناه على فعالة»<sup>٤</sup>. ثم ينطلق إلى بناء الاسماء

---

١ - ينظر ديوانه ص ٤٠. وأما ابن الشجري ١٤١/٢.

٢ - ديوانه ص ١٦.

٣ - الكتاب ٨١/٤ - ٨٢.

٤ - الكتاب ٢٨/٤.

قائلاً: «وتجيء الأسماء على فعيل وذلك قبيح ووسيم وجميل وشقيح ودميم»<sup>١</sup>. ثم يعرض لبناء الفعل قائلاً: «وقالوا نضر وجهه ينضر فبنوه على فعل يفعل مثل خرج يخرج لأن هذا فعل لا يتعداك إلى غيرك كما أن هذا فعل لا يتعداك إلى غيرك»<sup>٢</sup>. ويرفد الهيكل الصرفي بعد هذا التقديم باشتقاقات أخرى يجمعها معنى الحسن والقبح قائلاً: «وقالوا: ناضر كما قالوا: نضر. وقالوا: نضير كما قالوا وسيم، فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى وقالوا: نضر كما قالوا: حسن إلا أن هذا مسكن الأوسط»<sup>٣</sup>.

فعلى الرغم من تلون الصيغة إلا أنها تدل على ثبات في الصفة حتى صارت خصالاً يجمعها معنى الحسن أو القبح وهو ما عبر عنه بقوله: «ما هو نحوه في المعنى» فهناك اتفاق مقصود في الوضع ينبه سيبويه على تحقيقه فلا تتناقض هذه الاشتقاقات من حيث إنها تصب في إطار معنى واحد يتسلط عليها ويُعَصِّد تنوعاتها وحجة سيبويه الداحضة قوله إنه: «قد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبنائهما مختلف»<sup>٤</sup>.

ومن العينات الصرفية التي أوردتها وحللها في ظل دال (المعنى) ما ذكره عن المصادر التي جاءت على وزن (فعلان) يجمعها مضمونها الدال على الحركة والهيجان حيث قال: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحدٍ

---

١ - الكتاب ٢٨/٤.

٢ - الكتاب ٢٨/٤.

٣ - الكتاب ٢٩/٤.

٤ - الكتاب ١٠٢/٢.

حين تقاربت المعاني قولك : النزوان والنقزان. وإنما هذه الأشياء في زعزعة  
البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان»<sup>١</sup>.

وهذا النص يفصح لنا عن ظاهرة مساوقة الصيغ للمعاني فقد ذكر ابن  
جني أن العرب «قابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»<sup>٢</sup>.  
وعدها بعض الباحثين المحدثين من الدلالة الهامشية موعزاً السبب إلى «كون  
معاني مثل هذه الصيغ مستوحاة من البناء نفسه للمناسبة المتلمسة في تلك  
الأوزان بين الناحية البنائية والناحية المعنوية ومن أمثلة تلك الأوزان وزن  
(فعلان) كغليان وطوفان في دلالة على الاضطراب والحركة»<sup>٣</sup>.

وربما جعلت الناحية الاستعمالية من الهمزة أقوى حروف التعدية إلّا أن  
الواقع اللغوي قد يسند الفعل بأن يبقى على حاله من دون أن تكسبه هذا  
المعنى فتقوم بنقله من الثلاثي الى الرباعي فقط ويبقى المعنى في كلتا  
الصيغتين واحداً حيث قال : «وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد  
إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ويلحق  
قوم فيه الألف فيبينونه على أفعلت كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا  
يستعمل غيره وذلك قلته البيع وأقلته وشغله وأشغله وصر أذنيه وأصر  
أذنيه وبكر وأبكر وقالوا: بكر فأدخلوه مع أبكر وبكر كأبكر فقالوا: أبكر  
كما قالوا: أدنف الرجل فبنوه على أفعل وهو من الثلاثة ولم يقولوا: دنف

---

١ - الكتاب ٤ / ١٤ .

٢ - الخصائص ١٥٥/٢ .

٣ - المعنى وظلال المعنى ص ١٥٦ وينظر البحث الدلالي ص ١٢٢ .



كما قالوا: مرض وأبكر كبكر وكما قالوا: أشكل أمرك»<sup>١</sup>.

ويعزو سيبويه استعمال هذه الصيغ المتفقة في المعنى والمختلفة في الشكل إلى اختلاف البيئة المكانية المستعمل فيها هذه الالفاظ في أن يكون المجرد في لهجة قبيلة والمزيد في لهجة قبيلة أخرى<sup>٢</sup>.

وقد اهتدى سيبويه إلى أن الرمز اللغوي لا يوضع لإفادته معناه فحسب بل لابد من تأليف مع غيره لتحقيق الإفادة ووسيلة هذا التأليف هي معاني النحو التي لولاها لكانت الرموز اللغوية كمّاً متراكماً لارابط بين عناصره ينحو به إلى حيادية جامدة من دون أن يكون أداة متفاعلة موجهة بقصد المتكلم إلى غاية أو غرض. وإذا كان للمعنى النحوي ثلاثة مكونات هي (المعنى المعجمي والإعراب والمعنى الدلالي) فإنّ المعنى الوظيفي سلك ينظم هذه المكونات الثلاثة ويجمع شملها .

وهذا التنويه الذي قدمته للمعنى الوظيفي قد لا يجد له انسجاماً مع ما سينشأ عنه الحديث ههنا.. فللكلمة إذا كانت مفردة خارج السياق معنى جزئي هو دلالتها المعجمية الخاصة بها فإن انضمت إلى غيرها وفقاً لقوانين اللغة وشرائط التركيب أفاض عليها التركيب معنى آخر ومن ثمّ فإنّ رؤيتنا للمعنى الوظيفي ستكون بتوافق المعنى معجمياً ووظيفياً بتسخير سيبويه دال (المعنى) لذلك كيما يبرز به خواص نظام العربية من الرصيد المعجمي وهي

---

١ - الكتاب ٤ / ٦١.

٢ - بلغ عدد هذه الافعال اربعين فعلا ذكرها ابن القوطية في كتابه (الافعال) تنظر الصحائف

ص ٤٠ وص ٤٣ وص ٦٤ وص ٦٨ وص ٩٦ وص ١٣٤ وص ١٤٨.

نتيجة تتحكم في تفسير وتأويل الخطابات اللسانية ومن لطائف مأساق  
بهذا الصدد ذكر ابن هشام لقول الشاعر:

لا يُبعدُ الله التلبَّ وال غاراتٍ إذ قال الخميس: نعم

فقد ظنَّ بعضُ المعربين أنَّ (نعم) في البيت هي حرف الجواب المشهور  
المقابل (لا) وبذا مسح الكلام ولم يتبيَّن للبيت معنى مقبول . والصواب  
أنَّ كلمة (نعم) هنا اسم جنس واحد الأنعام، وهو خبر لمحدوف، أي:  
(هذه نعم). وهي محل الشاهد<sup>١</sup>. وهكذا يتحكم المعنى المعجمي الوظيفي  
في بيان الموقع الإعرابي في حالة الالتباس هذه.

وتفطنُ سيويه إلى هذا الضرب المعجمي الوظيفي نلتمس حقيقته في  
حديثه عن (سوف) إذ قال عنها: «وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد ألا  
تراه يقول سوفته»<sup>٢</sup>. وقد ذكرها في مقدمات كتابه قائلاً: «وتقول سيفعلُ  
ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف  
واللام الأسماء للمعرفة»<sup>٣</sup>. فهي حرف وضع للدلالة على الزمن شرط  
الاقتران بالفعل الصالح لقبولها إذ يجعل سيويه سبكها والفعلُ مساوياً  
لسبك الألف واللام مع الاسم فإذا كانت الألف واللام مؤدية لغرض

---

١ - ذكر ابن هشام امثلة كثيرة تنظر في ٢ / ٥٢٨.

٢ - الكتاب ٤ / ٢٣٣. والتسويق: التأخير ينظر لسان العرب ٢٤ / ٢١٥٢.

٣ - الكتاب ١ / ١٤.

٤ - دليل اختصاصها بالفعل قول سيويه: «ولو قلت سوف زيدا أضربُ لم يحسنُ أو قد زيدا  
لقيتُ لم يحسنُ لأنها إنما وُضعتُ للأفعال» ينظر الكتاب ١ / ٩٨.

تعريفه تخصيصي في الاسماء فـ(سوف) تؤدي غرضاً تخصيصياً هو تخلص المضارع للاستقبال.. واللافت للنظر استعمال سيبويه لعبارة تلحقها و(اللق) هو (الاتباع)<sup>١</sup> فالمستقبل يتبع الحاضر وهو المعنى الذي تقدمه هذه الأداة في إرادة معنى الاستقبال المطلق .

ويمضي سيبويه في معالجة ممارسات كلامية تنفيذية على هذا النحو بتقرير المعنى المعجمي الوظيفي فيها على نحو فما أورده عن الواو في إفادتها مطلق الجمع<sup>٢</sup> . في «باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجارّ فجراً عليه كما أشرك بينهما في النعت فجراً على المنعوت . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ . فالواوُ أشركتُ بينهما في الباءِ فجرياً عليه ولم تجعلُ للرجل منزلةً بتقديمك إياه يكون بها أولي من الحمار . كأنك قلت : مررتُ بهما . فالنفي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ أي ما مررتُ بهما وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء ؛ لأنه يجوز أن تقول مررتُ بزيدٍ وعمرٍ وابدؤُ به في المرورِ عمروً ويجوز أن يكون زيداً ويجوز أن يكون المرورُ وقعَ عليهما في حالةٍ واحدة . فالواوُ تجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني . فإذا سمعتَ المتكلمَ يتكلمُ بهذا أجبتَه على أيها شئتَ لأنها قد جمعتَ هذه الأشياءَ»<sup>٣</sup> . لا يمنع أن تكون لهذه الواو وظيفة أخرى

---

١ - ينظر كتاب العين ٤ / ٧٥ ولسان العرب ٤٥ / ٤٠٠٩ .

٢ - مذهب قطرب و ثعلب وأبي عمر الزاهد أنها للترتيب ينظر الجني الداني ص ١٨٨ .

٣ - الكتاب ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨ . وتجدر الإشارة إلى أن للعطف حروفاً كثيرة لكن المعتمد منها في

الوصل بين الجمل عند البلاغيين الواو لأنه لا يفيد إلّا العطف والتشريك ينظر شرح الفصل

٢ / ١٩٧ وشرح الاشموني ٢ / ٤١٥ .

تمنعها من التحجّر هي الدلالة على المعية حيث قال عنها مبيّناً هذا المعنى فيها: «وذلك قولك: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقةً وفصيلها لرَضِعَها إنّما أردتَ ما صنعتَ مع أبيك ولو تركت الناقةً مع فصيلها فالفصيلُ مفعولٌ معه والأبُ كذلك والواوُ لم تغيّر المعنى ولكنها تُعملُ في الاسم ما قبلها»<sup>١</sup>.

ويصرّح بدلالاتها المعجمية الوظيفية قائلاً: «قولهم: شأنك والحجّ كأنّه عليك شأنك مع الحجّ. ومن ذلك امرأً ونفسه كأنّه قال: دَع امرأً مع نفسه فصارتِ الواوُ في معنى معَ كما صارتُ في معنى معَ في قولهم ما صنعتُ وأخاك»<sup>٢</sup>.

وبهذا تكون الواو بما تحمله من دلالة عاملاً مهماً في إعطاء العنصر الواقع بعدها معناه الوظيفي بوصفها محدداً له وكأنّها لازمة من لوازمه . وهذه العلاقة الوثقى بين المعجم والوظيفة تشكلت ايضاً في الخطاب الالسنى المنضوي على (ليس) و(لا يكون) فأرضيتها الخصبة احتملت معنى الاستثناء<sup>٣</sup> فإضمار اسميهما في البنية الظاهرية مقرون بمعنى الاستثناء فيهما إذ لا يمكنهما أن يؤديا هذا المعنى بظهور الاسم يقول عنهما: «فإذا جاءتا

---

١ - الكتاب ١ / ٢٩٧ .

٢ - الكتاب ١ / ٢٧٤ .

٣ - ذكر ابن منظور أن «لا يكون من حروف الاستثناء تقول: جاء القوم لا يكون زيداً. ولا تستعمل إلّا مضمرًا فيها وكأنّه قال: لا يكون الآتي زيداً» وعن (ليس) قال «ليس من حروف الاستثناء كإلّا والعرب تستثني بليس فتقول: قام القوم ليس أخاك... لا يكون إلّا مضمرًا فيها». ينظر لسان العرب ٤٤ / ٣٩٦٣ و ٤٦ / ٤١١٢ - ٤١١٣ .

وفيها معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما أنَّه لا يقع معنى النهى في حسبك إلا أن يكون مبتدأ. وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدا وأتوني لا يكون زيدا وما أتاني أحد لا يكون زيدا. كأنه حين قال: أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال: بعضهم زيد فكأنه قال: ليس بعضهم زيدا. وترك إظهار بعض استغناء كما ترك الإظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء فأجرهما كما أجروهما<sup>١</sup>.

وانتاج الهيكل البنيوي الدال على التحضيض<sup>٢</sup> يستجاز فيه عند سيبويه أن يكون «الفعل مضمرًا ومظهرًا مقدّمًا ومؤخرًا ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء فهلاً ولولاً ولوماً وآلاً. لو قلت: هلاً زيدا ضربت ولولاً زيدا ضربت وآلاً زيدا قتلت جاز. ولو قلت: آلاً زيدا وهلاً زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه مما يجوز في ذلك»<sup>٣</sup>.

وقد تختص دلالة التنبيه ببعض المورفيمات التركيبية الاداتية مثل (ويكأن الله) وقد بين سيبويه معناها الدلالي بقوله: «وسألت الخليل رحمه الله

---

١ - الكتاب ٣٤٧/٢ - ٣٤٨.

٢ - عرض ابن منظور لهذه الأدوات ينظر لسان العرب ٤٦٩٦/٥١.

٣ - الكتاب ٩٨/١.

تعالى عن قوله: ﴿وَيَكَّانَهُ لَا يُفْلِحُ﴾<sup>١</sup> وعن قوله تعالى جده: {ويكأن الله} فزعم أنها وي<sup>٢</sup> مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقليل لهم أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا<sup>٣</sup>.

فيصل بنا بإسلوبه إلى مستوى البنية الإبلاغية التي تعلن عن أن دال (المعنى) مثل محتوى دلالي يسمح لنا بتكوين المعرفة على صعيد اللغة إذ لا يمكن إدراك المعنى النحوي إلّا بعد فهم المعنى المعجمي. فاللغة ليست قوالب تجريدية جامدة بل هي ذات وظيفة اجتماعية الغرض منها الفهم والافهام وعلى هذه الرؤية نهض قول الجرجاني الذي يشعرونا أن المعنى المعجمي ركيزة أساس لدلالة التركيب حيث قال: «لانشك في أنه لاحال للفظه مع صاحبها تعتبر إذا أنت عزلت دلالتها جانباً وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لاتستحق من حيث هي ألفاظ أن تنتظم على وجه دون وجه ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء احقّ بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم»<sup>٤</sup>.

فما ألفت هذا القول المؤيد شرعية فتاوى أبي بشر اللغوية وهي تسفر عن إمكانية أن يكون الإعراب فرع المعنى المعجمي.

---

١ - الآية ٨٢ من سورة القصص.

٢ - (وي) معناها التنبيه ينظر لسان العرب ٤٩٤٤/٥٥.

٣ - الكتاب ١٥٤/٢.

٤ - دلائل الإعجاز ص ٤١.

## الرؤية الثانية

### دال (المعنى) في النظر النحوي

يجب الاتفاق أولاً على أنّ الكلام يُمثّل الجانب التصوري للنظر النحوي ؛ لأنّ النظر النحوي بناء نظري مادته التركيب اللغوي وما يعرض له من إعراب مستمدّين ذلك من نصوص الكتاب. ولما كان الاستمداد يقتضي وجود طرفين أحدهما طالب المدد والآخر ملبّ للطلب بقدرة واستجابة فهوما سيكشف عنه حال النظر النحوي في علاقته بالكلام الذي سيتكفل دال (المعنى) ببيان محاوره الصورية الشكلية وهي ثلاثة :

#### - أولها : تعاطي دال ( المعنى ) في الاصول النحوية .

ليس المقصود بالأصول النحوية ههنا أدلة النحو (السماع - القياس - الاجماع). بل المراد بها تلك الاحكام العامة التي تُبنى في ضوئها قواعد اللغة وأحكامها وتقدم تفسيراً للمسائل الخارجة عن القواعد المطردة.. نكشف النقاب عن ذلك أولاً بنص سيبويه الذي منع فيه إيراد نماذج تعبيرية تخلو من الوظيفة الافهامية إذ يقول : «واعلم أنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً ؛ لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ وإنما يجيء لمعنى . والاسم أبداً له من القوة ما ليس

لغيره ألا ترى أنك لو جعلت في و لو ونحوها اسماً ثقلت. وإنما فعلوا ذلك بعلامة الإضمار حيث كانت لا تصرف ولا تذكر إلا فيما قبلها فأشبهت الواو ونحوها ولم يكونوا ليخلوا بالمظهر وهو الأول القوي إذ كان قليلاً في سوى الاسم المظهر ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصرف ويبنى أبنيةً وهو الذي يلي الاسم فلما قرب هذا القرب لم يحذف به إلّا أن تدرك الفعل علةً مطردةً في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذف ولم يلزمها أن تكون على حرفٍ واحد إلّا في ذلك الموضوع وذلك قولك ع كلاماً<sup>١</sup>.

فسيبويه لا يستجيز أن تحذف من الاسم حروف حتى يبقى على عدة حرف واحد فهذا اجحاف عنده لما يذهب على المتلقي المعنى أما الحرف فيجوز أن يكون واحداً ؛ لأنه يجيء لمعنى .

وفي باب مجاري اواخر الكلم من العربية يعرض سيبويه لمجاريها الثمانية (النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف) ثم يجمع هذه المجاري في أربعة أضرب قائلاً : «النصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد والجرّ والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف»<sup>٢</sup> .  
وثنائية الجزم والوقف المترابطة تنقسم لتكون أحادية بالوقف في كل بناء

---

١- الكتاب ٤/ ٢١٨ - ٢١٩.

٢- الكتاب ١/ ١٣.



من الفعل كان معناه (أفعل) حيث يقول: «الوقف قولهم: اضرب في الأمر لم يجرّكوها؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة فبُعِدَتْ من المضارعة بُعدَ كم وإذ من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعل»<sup>١</sup>. إذ يُستكنه من نصه أن دلالة (أفعل) هي دلالة وضعية فلا يمكن أن يقدر لها حرف جازم لأنهم: «لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار»<sup>٢</sup>. في الاسماء فلا يمكن بذلك أن تكون صيغة (أفعل) مجزومة بإضمار جازم؛ لأنها لم تجرِ المضارعة فحكمها الوقف ولذلك قال «الوقف قولهم: اضرب في الأمر».

ويومئ سيبويه إلى استجادة أن يُعطف على المجرور بالمنصوب عبر دال (المعنى) قائلاً: «قولك: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجرُّ لأنك تريد أن تُشركَ بين الخبرين وليس ينقض إجرأؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قُربه منه؛ لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخل بالمعنى ولم يُحتج إليها وكان نصباً. ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا وبحسبك هذا فلم تغيّر الباء معنى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء لأنَّ بحسبك في موضع ابتداء»<sup>٣</sup>. فالعطف يكون على اللفظ وكذلك على الموضع؛ لأنَّ المجرور اعقب حرف جر زائد وليس

١ - الكتاب ١/١٧.

٢ - الكتاب ٣/٩.

٣ - الكتاب ١/٦٦ - ٦٨.

أصلياً.

وقد أفرد باباً لتوصيف نمط من التكرار يقتصر على المصادر عَنُونُ له بـ  
«باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره»  
مثلاً له بـ «قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ومررتُ به فإذا له  
صُراخٌ صُراخِ الثَّكَلَى»<sup>١</sup>.

ويعمل سيبويه في سهولة ويسر من غير تعقيد أو اضطراب ولا شك أن  
تلك السهولة منوطة بالفهم الدقيق لأسرار اللغة فيفسر هذه التراكيب  
قائلاً: «فكأنه قال: فإذا هو يصوْتُ فَحَمَلَهُ على المعنى فنصَّبه كأنه توهم  
بعد قوله: له صوتٌ يصوْتُ صوتَ الحمار أو يئديه أو يُخرِجه صوتَ حمارٍ  
ولكنه حذف هذا؛ لأنَّه صار له صوتٌ بدلاً منه. فإذا قلت: مررتُ به فإذا  
هو يصوْتُ صوتَ الحمار فعلى الفعل غير حال. فإن قلت: صوتَ حمارٍ  
فألقيت الألف واللام فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل  
المظهر وتَجعل صوتَ حِمَارٍ مثلاً عليه يُخرج الصوتُ أو حالاً كما أردتَ  
ذلك حين قلت: فإذا له صوتٌ. وإن شئتَ أوصلتَ إليه يصوْتُ فجعلته  
العامل فيه كقولك: يذهب ذهاباً. ومثل ذلك مررتُ به فإذا له دَفْعٌ دَفْعَكَ  
الضعيف. ومثل ذلك أيضاً مررتُ به فإذا له دَقٌّ دَقَّك بالمنحاز حبُّ الفُلفلِ.  
ويدلُّك على أنَّك إذا قلت: فإذا له صوتٌ صوتَ حِمَارٍ فقد أضمرت فعلاً  
بعد له صوتٌ وصوتَ حِمَارٍ انتصب على أنه مثالٌ أو حالٌ يُخرج عليه

---

١- الكتاب ٣٥٥/١.

الفعلُ أنك إذا أظهرتَ الفعلَ الذى لا يكون المصدرُ بدلا منه احتجتَ إلى فعلٍ آخرَ تَضْمِرُهُ<sup>١</sup>. فعبّر دال ( المعنى ) كشف عن أن التكرار اختص بتأدية دلالة التشبيه .

ونستقرئ نصاً آخر في إطار التكرار أيضاً في فصيلة الحال أو الصفة اللذين تم توسيع نطاقهما بتكريرهما حيث ذكر أن «قولك: دخلوا الأول فالأول جرى على قولك: واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً. وإن شئت رفعتَ فقلت: دخلوا الأول فالأول جعله بدلا وحمله على الفعل كأنه قال: دخل الأول فالأول. وإن شئت قلت: دخلوا رجلٌ فرجلٌ تجعله بدلاً كما قال عز وجل ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾<sup>٢</sup> فَإِنْ قُلْتَ: ادْخُلُوا فَأَمَرْتَ فَالنَّصَبُ الوجهُ ولا يكون بدلاً ؛ لأنك لو قلت: ادْخُلِ الأولُ فالأولُ أو رجلٌ رجلٌ لم يجوز ولا يكون صفةً ؛ لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به. لو قلت: قومك الأولُ فالأولُ أتونا لم يستقم وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده. ولا يجوز في غير الأول هذا كما لا يجوز أن تقول: مررتُ به واحده ولا بهما اثنيهما. وكان عيسى يقول: ادْخُلُوا الأولُ فالأولُ ؛ لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى وليس بأبعدَ من

❖ لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ ❖

١- الكتاب ١/٣٥٦ - ٣٥٧.

٢- الآية ١٥ والآية ١٦ من سورة العلق.

فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع؛ لأنّ معناه معنى كلهم كأنه قال: ليدخلوا كلهم<sup>١</sup>.

ويمنح سيبويه التشكيل البنيوي الأمرى بعداً امتدادياً في أن لا يكون في إطار بنية (افعل) فيؤازرها ببنية (فعال)؛ لأنّها بمعناها فتكون بذلك ثوابت في كيان النظام اللغوي حيث يقول: «واعلم أنك إذا قلت: فعال وأنت تأمر امرأة أو رجلاً أو أكثر من ذلك أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً ولا يكون ما بعده إلا نصباً؛ لأنّ معناه افعل كما أنّ ما بعد افعل لا يكون إلا نصباً وإنما منعهم أن يضمروا في فعال الاثنين والجميع والمرأة؛ لأنّه ليس بفعل وإنما هو اسم في معنى الفعل»<sup>٢</sup>.

والمفعول معه علاقة معنوية تحدّث سيبويه عنه في (باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) مفسراً قولهم: «شأنك والحجّ كأنّه عليك شأنك مع الحجّ. ومن ذلك امرأ ونفسه كأنّه قال دع امرأ مع نفسه فصارت الواو في معنى معكما صارت في معنى مع في قولهم ما صنعت وأخاك. وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى فهو عربي جيّد كأنّه قال: عليك رأسك وعليك الحائط. وكأنّه قال: دع امرأ ودع نفسه فليس ينقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث»<sup>٣</sup>. فجعل (الواو) قرينة لفظية للدلالة على علاقة معنوية ومابعداها اسم منصوب لبيان معنى (المعية).

١- الكتاب ١/ ٣٩٨ - ٣٩٩.

٢- الكتاب ٣/ ٢٨٠.

٣- الكتاب ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

وقد اهتدى إلى أن العلامة الإعرابية قد تباين المعنى الوظيفي الذي تعبّر عنه لروم التخفيف والنأي عن الثقل بإضافة اسم الفاعل إلى معموله مصداق قول سيبويه: «واعلم أن العرب يَسْتَخْفُونَ فيحذفون التنوين والنون ولا يَتَغَيَّرُ من المعنى شيء وينجرُّ المفعول لِكَفِّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجرّ ودخل في الاسم مُعاقِباً للتنوين فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل . وليس يَغَيَّرُ كَفُّ التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله عز وجل ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾<sup>١</sup> و﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾<sup>٢</sup> و﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾<sup>٣</sup> و﴿ عَيَّرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾<sup>٤</sup> فالمعنى معنى ﴿ وَلَا ءَامِينَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾<sup>٥</sup> . ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جدّه: ﴿ هَدَيْتَا بَلْعَ الْكَعْبَةِ ﴾<sup>٦</sup> و﴿ عَارِضٌ مُّطِرُنَا ﴾<sup>٧</sup> . فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة . وستراه مفصلاً أيضاً في بابهِ مع غير هذا من الحجج إن شاء الله وقال الخليل : هو كائنٌ أخيك على الاستخفاف والمعنى هو كائنٌ

١ - الآية ١٨٥ من آل عمران و٣٥ من الانبياء و٥٧ من العنكبوت.

٢ - الآية ٢٧ من سورة القمر.

٣ - الآية ١٢ من سورة السجدة.

٤ - الآية ١ من سورة المائدة.

٥ - الآية ٢ من سورة المائدة.

٦ - الآية ٩٥ من سورة المائدة.

٧ - الآية ٢٤ من سورة الأحقاف .

أخاك. ومّا جاء في الشعر غير منون قول الفرزدق:  
أتاني على القَعَساءِ عادِلَ وطِبِه      برِجْلِي لِيَمِّمِ واستِ عبدٍ تُعادِلُه<sup>١</sup>  
يريد عادِلاً وطِبَه<sup>٢</sup>.

فالتعديّة ملحوظة على الرغم من الإضافة ؛ لأنّها إضافة لا تغيّر شيئاً من المعنى كما يراها أبو بشر ؛ إذ هي لا تفيد تعريفاً ولا إيضاحاً من أجل ذلك سميت إضافة لفظية بوصفها ملمحاً شكلياً ولو كانت مفيدة التعريف لم يجز أن توصف بها النكرة من حيث إنّ من شروط الصفة مطابقتها للموصوف تعريفاً وتنكيراً. وبناءً على ذلك فإنّ المعمول ليس مضافاً إليه تحقيقاً ؛ إذ المفعولية ملحوظة فيه والعلامة الإعرابية بذلك مفارقة لمعناها الوظيفي.

وتشارك مسألة الاشتقاق في إثراء رصيد نصوص الكتاب التي تولّد إجماعات متفرعة من دال (المعنى) فمن المعلوم أنّ ثمة اتفاقاً بين اللغويين على أنّ المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر يناسب الأصل في الحروف والمعنى. ويرمي سيبويه إلى أنّ يكون المصدر ذلك الأصل للمشتق فإذا ما تجاوزنا نصه القائل : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»<sup>٣</sup>. فإنّ إقرار تلك الحقيقة يُمتنّه قوله : «إذا قال : قضّهم فهو مشتقٌّ من معنى

١ - ديوان الفرزدق ص ٧٢٧.

٢ - الكتاب ١/١٦٥ - ١٦٧.

٣ - الكتاب ١/١٢.

## الانتقاض<sup>١</sup>.

وفي موضوع الوصف الرفع للاسم الذي بعده يقول: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد. وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنيّاً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول ضرب زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه. مقدماً وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ورجل عبد الله وخز صفتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد وقام زيد قبح؛ لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول هذا ضارب زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضارب زيداً على ضربت زيداً وضربت عمراً. فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه؛ لأنه ليس مثله»<sup>٢</sup>.

ويتكفل نص السيرافي ببيان ذلك فـ «قولك: قائم زيد قبيح إن أردت أن

---

١ - الكتاب ١/٣٧٥.

٢ - الكتاب ٢/١٢٧ - ١٢٨.

تجعل (قائم) المبتدأ وزيد خبره أو فاعله<sup>١</sup> وليس بقييح أن تجعل (قائم) خبراً مقدماً والنية فيه التأخير كما تقول: (ضرب زيدا عمرو) والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقديم عمرو الذي هو فاعل<sup>٢</sup>.

ويتكأ سيبويه على دال (المعنى) في تعليل عدم جواز حمل المعطوف على (لعل وكأن وليت) على الابتداء قائلاً: «واعلم أن لعل وكأن وليت ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في أن، إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمرا وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمر حتى يقولوا هو ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن. ولكن بمنزلة إن<sup>٣</sup>. وإنما لم يحسن

---

١ - اشترط البصريون في إعراب الوصف المبتدأ أن يتقدم عليه نفي أو استفهام ويكون مابعد مرفوعاً على أنه فاعل سد مسد الخبر أما إذا لم يتقدم عليه نفي أو استفهام فيعربونه خبراً مقدماً وبين ابن يعيش الفرق في جواز قول: (أقائم الزيدان) وعدم سبقه بالاستفهام في قول: (قائم الزيدان). قائلاً: «واعلم أن قولهم: (أقائم الزيدان) إنما أفاد نظراً إلى المعنى إذ المعنى أيقوم الزيدان فتم الكلام به؛ لأنه فعل وفاعل و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ولو قلت: (قائم الزيدان) من غير استفهام لم يجوز عند الأكثرين وقد أجازاه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل. وإن كان فيه قبح؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو: زيد ضارب أبوه أو على استفهام أو نفي» ينظر شرح المفصل ١ / ٩٦.

٢ - الكتاب ١٢٧/٢ هامش (٢).

٣ - الكتاب ١٤٦/٢.



العطف بالابتداء ؛ لأنّ لها معاني خُصّت بها فليت للتمني ولعلّ للتوقع والترجي وكأنّ للتشبيه «فإذا استأنفت بالاسم زال عنه المعنى الذي في الاسم الأول عن التمني وغيره من المعاني وإنّما المذهب أن تدخل الثاني في مثل معنى الأول»<sup>١</sup>.

ويمنع سيبويه الجزم في الفعل المضارع بعد الطلب لفساد المعنى في قولهم : (لاتدنُ من الأسد يأكلُك). قائلاً : «وتقول : لا تدنُ منه يكن خيراً لك : فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلُك فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ؛ لأنّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله فإن رفعت فالكلام حسنٌ. كأنك قلت : لا تدن منه فإنّه يأكلُك وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ وذلك قولك : لا تدنُ منه فيأكلُك. وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ألا ترى أنّه يقول : ما أتيتنا فتحدثنا والجزاء ههنا محال وإنّما قبح الجزم في هذا ؛ لأنّه لا يجيء به المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء»<sup>٢</sup>.

فالتباعد لا يكون سبباً للأكل ذلك أن الفعل في حالة الجزم يكون جواباً للنهي أي أنّ معناه مسبّب عما يتحقق من النهي ولهذا صحّ أن يُقال : (لاتعص الله يدخلُك الجنة)<sup>٣</sup>. فصار الجزم قبيحاً في قولك : (لاتدنُ من الأسد يأكلُك). يُفرّ منه إمّا إلى النصب وذلك إن أدخلت الفاء وهو وجه

١ - الواضح في علم العربية ص ٢٠.

٢ - الكتاب ٣ / ٩٧ - ٩٨.

٣ - ينظر المفصل ص ٣٣٣ ، واسلوب التعليل في اللغة العربية ص ١٨٤.

حسن عند سيبويه - على حد قوله - وإمّا إلى الرفع فيكون الفعل مقطوعاً عما قبله على الاستئناف معتمداً في إثبات حجية هذا التوجيه السماع ممن يوثق بعربيته قائلًا: «وسمعنا عربياً موثقاً بعربيته يقول: لا تذهب به تغلب عليه فهذا كقوله: لا تدن من الأسد يأكلك»<sup>١</sup>.

وقد يسلك نمط الجملة مسلماً خاصاً عند بنائها للمجهول فيحصل اختزال في الفاعل وإذا ما أكّدت حقيقة أن الفعل لا يكون بغير فاعل فإنّ هذا النقصان يعوّض بالمفعول وتتدخل نصوص سيبويه كيما تكشف لنا عبر دال (المعنى) أن البديل ليس الفاعل الحقيقي فيقول في «باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول». وذلك قولك كُسي عبد الله الثوب وأعطى عبد الله المال رفعت عبد الله ههنا كما رفعتَه في ضرب حين قلت: ضرب عبد الله وشغلت به كُسي وأعطى كما شغلت به ضرب وانتصب الثوب والمال؛ لأنهما مفعولان تعدّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل... وأعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقصصار بمنزلته إذا تعدّى إليه فعل الفاعل؛ لأن معناه متعدّياً إليه فعل الفاعل وغير متعدّ إليه فعله سواء. ألا ترى أنك تقول: ضربت زيدا. فلا تُجاوز هذا المفعول وتقول: ضرب زيد فلا يتعداه فعله لأن المعنى واحد»<sup>٢</sup>.

فتحوّل المفعول المنصوب إلى عمدة مرفوع لا يمنع تسمية سيبويه لنائب

---

١ - الكتاب ٣ / ٩٨.

٢ - الكتاب ٤١ / ١ - ٤٢.

الفاعل بالمفعول ؛ لأنَّ المعنى لديه واحد من حيث إنَّ المفعول به ملاء فراغاً على صعيد الأركان الصورية يؤاصر ذلك قوله : «وتقول : كَسَوْتُ زَيْداً ثوباً فتجاوز إلى مفعولٍ آخر وتقول كَسَى زَيْداً ثوباً فلا تجاوزُ الثوبَ ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة المنصوب لأنَّ المعنى واحدٌ وإنَّ كان لفظُهُ لفظَ الفاعل»<sup>١</sup> . فكما أنَّ الفاعل متمم للفائدة في البنية الخطابية كذلك المفعول في البنية الإنجازية فـ (الثوب) في (كسوت زيدا الثوب) يكون معناه «إذا قلت : كسوت الثوب كمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت : كَسَى الثوب»<sup>٢</sup> .

وخلاصة القول إنَّ هذه النصوص تُثبت أنَّ الإمام بالقوانين الالسانية والسمو بالمستوى الادائي قد وظَّف له سيبويه وسيلة هي دال (المعنى) حينما جعله بمثابة تربة يُسْتَنْبَت فيها متجاوزاً به مفهومه الحرفي إلى آفاق واسعة في استبيان علاقات البناء اللغوي .

---

١ - الكتاب ١ / ٤٣ .

٢ - الكتاب ١ / ٤٤ .

## ثانيها : موقع دال (المعنى) في المشاكلة بين العوامل .

للهولة الأولى لابدّ من الالتفات إلى أنّ المشاكلة قد تكون بين اللفظ للفظ أو بين اللفظ للمعنى تقديراً فلا ثبوت أو سكون أو استقلالية لأحدهما في بحثنا ههنا لمآل ذلك إلى تنافي ما تقتضيه من إبراز التنوعات الجارية لدال (المعنى) في ظل قدرة شيخ النحاة على التهدي إلى أسرار التعبير بتراكيب متشابهة يستنبط على أثرها الحكم والفهم بما وهب من حس دقيق بفقه العربية مصوراً إياها أصدق تصوير من نماذج لم تصدر من توقعات ذاتية بل من كلام العرب وهي مسألة لم تظهر عند غيره من النحاة الخالفين.. فتحدد بداية الانطلاق من حقيقة أنّ هذه المشاكلة تكسب العربية السعة لإمكانية متكلمها الانتقال من آلية التكرار إلى انتاج التنوع ولالتماس هذه الحقيقة نمهد السبيل بالتطرق إلى نصه القائل : «أنك تقول: إن عبد الله ليفعلُ فيوافقُ قولك: لفاعل حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعلُ فيما تُريد من المعنى»<sup>١</sup>.

فعلى وفق خطة الاستبدال أمكن احوال (لفاعل) محل (ليفعل) فالوظيفة النحوية لكليهما واحدة ههنا فضلاً عن التطابق الدلالي الذي يسمح بعملية الاستبدال الموقعي ويعمل سيويه ذلك بقوله: «وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه»<sup>٢</sup>. ف (فاعل) و (يفعل) خارج

١ - الكتاب ١ / ١٤ .

٢ - الكتاب ٢ / ١٣٢ .

السياق صنفان معجميان متباينان بيد أنَّهما قد يصنفان تصنيفاً واحداً عبر الانتساب إلى معنى نحوي واحد بقطع النظر عن بنيتهما الصرفية.. فالتصنيف المعجمي لا يلغي التصنيف القواعدي وغمْد نطاق هذا الاستنتاج السيويهي بعبارته (فيوافق) التي توسّع أفق التشابه بين (الفعل) و(اسم الفاعل). وهو أمر ينمّ عن تفتّن سيوييه إلى إمكانية التوافق الدلالي بين جملتين مختلفتين في البنية السطحية ما يؤول إلى القول إنّ هذا المظهر التعويضي يمسّ التكوين الدلالي<sup>١</sup>.

وتتوسع دائرة معالجة سيوييه التحليلية بحضور دال (المعنى) لترسيخ هذه المشكلة بالانعطاف نحو التنوين في اسم الفاعل بوصفه وسيلة تصريفية سياقية للتمييز بين الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل وبمعنى آخر أنّ التنوين علامة تخصيص الزمن بالحال أو الاستقبال في اسم الفاعل وتأسيساً على ذاك «تقول: هذا ضاربٌ كما ترى فيجئُ على معنى هذا يضربُ وهو يعمل في حال حديثك وتقول: هذا ضاربٌ فيجئُ على معنى هذا سيضربُ. وإذا قلت: هذا الضاربُ فإنّما تعرّفهُ على معنى الذي ضربُ»<sup>٢</sup>. أمّا إذا أردت أن تخبر «أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألْبَتَّةَ لأنّه إنّما أُجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى

١ - هذه رؤية الباحثين المحدثين للاستبدال ينظر البلاغة والاسلوبية ص ٥٠ - ٥١. وأثر اللسانيات

في النقد العربي ص ٧٨.

٢ - الكتاب ١ / ١٣٠. وينظر ١ / ١٣١ و ٦ / ٣.

مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ؛ لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب وذلك قولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه . وجهُ الكلام وحده الجرُّ ؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين<sup>١</sup> .

ويُشكّل قانون الإضافة أحياناً قيمة جوهرية فنضيف نصاً آخر عوّل عليه في حديثه عن المصدر المشبه به : «وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى {وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا}<sup>٢</sup> لأنه حين قال : جاعلُ الليل فقد عَلِمَ القارئُ أنه على معنى جعلَ فصار كأنه قال : وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَحَمَلَ الثاني على المعنى<sup>٣</sup> . فعملية الاقتران الزمنيّ جعلت اسم الفاعل متوافقاً مع الافعال فعمل عملها .

ويستعين بعمليات التحليل والموازنة التي تكشف عن مشاكلة اسم الفاعل للفعل من وجهة الزمن أيضاً بقوله : «قولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً . فمعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً . فإذا حدثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وتقول : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة . فمعناه وعمله مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً الساعة . وكان زيدٌ ضارباً أباك فإنما تُحدث أيضاً عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه وكان موافقاً زيداً فمعناه وعمله كقولك : كان يَضْرِبُ أباك ويوافقُ زيداً . فهذا جرى مجرى الفعل

---

١ - الكتاب ١/١٧١ . وينظر ١/١٧٢ .

٢ - الآية ٩٦ من سورة الانعام .

٣ - الكتاب ١/٣٥٦ .

٤ - القول بالزمن مرده إلى أن الفعل في الاصطلاح حدث مقرون بزمن .

## المضارع في العمل والمعنى منونا<sup>١</sup>.

فجعلُ اسمَ الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع .. يجريه مجرى المضارع في العمل ؛ لأنه في معناه .

وأورد أن قول : «(هذا الضاربُ زيداً) صار في معنى هذا الذي ضربَ زيداً وعَمِلَ عَمَلَهُ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ مَنَعَتَا الإِضافةَ وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك هذا الضاربُ الرَّجُلَ وهو وجهُ الكلام . وقد قال قومٌ من العرب تُرضى عريَّتُهُم : هذا الضاربُ الرجلِ شَبَّوه بالحَسَنِ الوجهِ وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلاَّ أَنَّهُ اسمٌ<sup>٢</sup> . فاقتران اسمِ الفاعل بالألف واللام جعله بمنزلة الاسم الموصول (الذي فعل) ولفقده دلالة الحال والاستقبال صار مشابهاً في العمل عمل الصفة المشبهة التي تجرّ ما بعدها . وسمة التشابه من جهة كينونتَهُما اسمين لا تنفي التخالف من جهة الدلالة الصرفية وهو ما يحيل عليه قوله : «ليس مثله في المعنى»<sup>٣</sup> . معللاً بالقول إنَّهُم : «قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله وسترى ذلك في كلامهم كثيراً»<sup>٤</sup> .

إنَّ التأمل في النص يجعلنا بإزاء مشاكلتين الأولى مشاكلة اسم الفاعل للفعل الماضي من جهة المعنى فيعمل عمله بنصب مفعول به . والثانية

١ - الكتاب ١ / ١٦٤ .

٢ - الكتاب ١ / ١٨١ - ١٨٢ .

٣ - الكتاب ١ / ١٨٢ .

٤ - الكتاب ١ / ١٨٢ .

جعلتُ من الاصل (اسم الفاعل) فرعاً والفرع (الصفة المشبهة) أصلاً بمشاكلته للصفة المشبهة في الحكم النحوي للاسم الواقع بعدها فالأولى مشاكلة معنوية والثانية مشاكلة لفظية وفارق المشاكلتين يمكن الاستدلال على موطنه في «باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم إنما تعمل فيما كان من سببها معرّفًا بالألف واللام أو نكرة لا تُجاوز هذا لأنه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء»<sup>١</sup>.

ونعرج على شرح السيرافي تأكيداً لصحة إمارات هذه المسألة إذ قال: «يعني أن قولك: حسن الوجه لم يجر مجرى (حسن) كما جرى (ضارب) مجرى (ضرب) فكان الاحسن عندهم في (حسن) الإضافة لبعدهم الإضافة من الفعل في اللفظ كما تباعد (حسن الوجه) من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى»<sup>٢</sup>.

وعلى الرغم من أن الشائع في معمول الصفة المشبهة أن تكون علاقته بها علاقة نسبة (إضافة) ونادراً ما ينتقل أثرها الوظيفي إلى ما بعدها بعلاقة

١ - الكتاب ١ / ١٩٤.

٢ - الكتاب ١ / ١٩٤. هامش (٤).



التخصيص (المفعولية)<sup>١</sup>. فقد شاكلها اسم الفاعل في علاقة النسبة هذه على الرغم من أنّ وجه الكلام عند سيبويه أن يقال: (هذا الضاربُ الرجلَ) موعزاً ذلك إلى مَنْ تُرضى عربيتهم بقولهم: (هذا الضاربُ الرجلَ).

فعبّر دال (المعنى) كشف لنا سيبويه عن المفارقة الدلالية بين فصيلة اسم الفاعل المنون والمضاف بتحديد الابعاد الزمنية (الحضور والاستقبال) للعنصر المنون و(المضي) للعنصر المضاف بإجراء تقابل بين غطي فصيلة اسم الفاعل ونسيج. تركيب الفعل المضارع والماضي للاستدلال على صحة التناوب بينهما فيأتي المتلقي لكل سياق اجتماعي بما يوافقه من سياق ادائي.

وندرّك فعالية هذا التشاكل ايضاً ضمن الاجراءات القولية في سياق الجحد إذ وجه سيبويه متكلمه إلى إمكانية أن تكون (لا) في «في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء وذلك نحو قولك أخذته بلا ذنب وأخذته بلا شيء وغضبت من لا شيء وذهبت بلا عتاد والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد وأخذته بغير ذنب إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه به يعتد به عليه ومثل ذلك قولك للرجل أجبّتنا بغير شيء أي رائقاً»<sup>٢</sup>.

---

١ - تبتعد الصفة المشبهة عن معنى الفعل ذي الاصل في العمل فهي مشبهة باسم الفاعل الذي عمل لشبهه بالفعل لهذا لم تعدد الصفة المشبهة تعدي الفعل كما تعدى اسم الفاعل فقربها من الاسماء كفل لها من خصائص الاسماء الاضافة ولذا شاع في معمولها الاضافة.

٢ - الكتاب ٢/٣٠٢ - ٣٠٣.

والسماح بمنح هذا الاستعمال مستوى صوابياً يعلله السيرافي قائلاً: «لا بمعنى غير واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد؛ لأنّ (غير) مسلوب عنها ما أضيف إليه فإذا قلت: مررت بغير صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به وقد سلب من غير الصلاح الذي هو لما اضيف إليها فإذا قلت: أخذته بغير ذنب وغضبت من لاشيء فمعناه أخذته بغير ذنب وغضبت من غير شيء فغير مخفوض بحرف الخفض الذي دخل فإذا جعلت مكان غير لا ف (لا) حرف لا يقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض على ما بعد لا... ومعنى قوله جئت بغير شيء لا يراد به جئت بشيء هو غير شيء وإنما يراد به جئت خالياً من شيء معك وهذا معنى قوله رائقاً؛ لأنّ الرائق الخالي»<sup>١</sup>.

ونقصى صوراً اتساعية أخرى قوامها هذه المرة المناويل النحوية الاستثنائية ف (غير) أمكن إحلالها محل (إلّا) في باب عقده لها سيبويه قائلاً: «اعلم أنّ غيراً أبداً سوى المضاف إليه ولكنّه يكون فيه معنى إلّا... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلّا جاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعده إلّا؛ لأنّه اسم بمنزلة وفيه معنى إلّا»<sup>٢</sup>. وبإضافة نص آخر في باب (ما أجرى على موضع غير لا على ما بعد غير) يقول: «زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنّه يجوز ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجر وذلك أنّ

١ - الكتاب ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣. هامش (٢).

٢ - الكتاب ٢ / ٣٤٣.

غير زيد في موضع إلّا زيد وفي معناه»<sup>١</sup>.

يُدرِك من دون إطالة أنّ ثمة تشابهاً وظيفياً ودلالياً يسوّغ تشاكلاً فإنّ يقال: (ما أتاني غير زيد). يصدر منه أسلوب تعبيري استثنائي تكافأت دلالته المنشودة مع (ما أتاني إلّا زيد). وينص سيبويه على هذا عبر وحدته المعجمية دال (المعنى) .

ويثري سيبويه الكتاب بنصوص أخرى عن تشاكل آخر تُشرّعه هذه المرة لغة قوم فمثل هذا الأثر اللهجي وقع على (ما) وهي تحمل حمولة (ليس) الدلالية «فمعنى ليس النفي»<sup>٢</sup>. وتجري الموازنة بينهما في أنّ (ما) أيضاً نفي حيث يقول: «وأما ما فهي نفي»<sup>٣</sup>.

ومن هنا كان لهذا الكمون الدلالي حضوره في الحكم الوظيفي بأنّ تعمل (ما) عمل (ليس) فيقول: «هذا باب ما أُجرى مجرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما تقول: ما عبد الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنّه بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار وأما أهل الحجاز فيشبهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها... ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>٤</sup> في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم

---

١ - الكتاب ٢ / ٣٤٣.

٢ - الكتاب ١ / ٥٩. وينظر ٤ / ٢٣٣.

٣ - الكتاب ٤ / ٢٢١.

٤ - الآية ٣١ من سورة يوسف.

يَرَفَعُونَهَا إِلَّا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي الْمُصْحَفِ<sup>١</sup>. ونقرن هذا التشاكل بما يعززه بقوله: «تكون بمنزلة ليس في المعنى تقول: عبد الله منطلق فتقول: ما عبد الله منطلقاً أو منطلقاً فتنتفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً<sup>٢</sup>. بإيماء منه إلى لغة أهل الحجاز ولغة تميم حينما جمع الرفع والنصب في (منطلق). فقد أقرّ الفضاء الدلالي العام - وهو النفي - تشاكلاً على الرغم من مخالفته للقياس<sup>٣</sup>؛ لأنّ (ما) يليها الفعل والاسم وما لم يختص لم يعمل إلّا أنّ الحجازيين نصبوا بها.

ولروم الفائدة نرتكن إلى تعليل ابن جني إذ قال: «لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله وليس لك أن ترد أحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسلتهما<sup>٤</sup>».

فالغاية من ذلك هو الاختيار واعلاماً للمتلقى كيما يمتلك تصوراً وإدراكاً أورد قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ۖ﴾<sup>٥</sup>. دليلاً احتجاجياً على مبدأين الاول مبدأ التشاكل والآخر مبدأ الاختيار.

---

١ - الكتاب ١/٥٧ - ٥٩.

٢ - الكتاب ٤/٢٢١.

٣ - ذكر ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها عنده حجة عن (ما) «ألا ترى أنّ لغة التميميين

في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك» ينظر الخصائص ٢/ ١٢

واللمع ص ١٠٢.

٤ - الخصائص ٢/ ١٢.

٥ - الآية ٣١ من سورة يوسف.

وما زال سيوييه يمدنا بفكره الرصين وتأمله العميق بمسارات دقيقة نعمل بها على إعادة فهمنا له وفهمنا للكيفية التي تُحلَّل بها أنماط الاستعمال اللغوي الذي وجدنا محوره استعماله دال (المعنى) وهذه المرة تكون صورة التشاكل في القسم نحو قولك: (والله لأفعلن) وانتاج كثافة دلالية توكيدية<sup>١</sup> يمكن أن تتأتى أيضاً من أفعال يقول عنها: «واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله وذلك قولك: أقسم لأفعلن وأشهد لأفعلن وأقسمت بالله عليك لتفعلن»<sup>٢</sup>.  
ومثل ذلك: «يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن... والمعنى والله لأفعلن»<sup>٣</sup>.

وعلى هذا النحو المعجب يومئ ايماءً إلى أن اللغة العربية ترفد متكلمها بثنائيات متقابلة ينجم عنها تزويد مجال الخطاب بالبدائل.. فهو باب من شجاعة العربية ولج إليه عبر دال (المعنى).

---

١ - لأن سيوييه يقول: «اعلم أن القسم توكيدٌ لكلامك» ينظر ١٠٤/٣.

٢ - الكتاب ١٠٤/٣.

٣ - الكتاب ٥٠٤/٣.

ثالثها: ارتحالات دال (المعنى) في التمثيل النحوي (البنية العميقة).

يُكسب التمثيل النحوي تحليل الخطاب مسحة علمية قد تبدو حادة من حيث إنَّ منطلقها (العامل) وتُبطل القول في غيره.. وهو عند سيبويه آلية ذهنية لتفسير الكلام وتحليله.. الغاية منه الإمساك بالنظام النحوي الذي يحكم الكلام في إيضاح القواعد النحوية وشرحها وهو أمر لم يكن ميسوراً في كل الاحوال فقد يكون الكلام مطابقاً بعضه بعضاً وهذا هو الاصل وقد يختلف فيخرج عن هذا الاصل<sup>١</sup> وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»<sup>٢</sup> وقوله: «ومن كلامهم أن يجرى الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم»<sup>٣</sup>.

وقد ركّز سيبويه على تمثيل المعنى النحوي للعبارة أو للحكم النحوي بلامح متنوعة تجاوز القاموسية إلى الأساليب مرتكزاً على دال (المعنى). فإذا وقفت على عبارات في مدونته من مثل «وإنما ذكرت هذا للتمثيل»<sup>٤</sup>. فإنّك تجد أيضاً عبارات اقترن فيها التمثيل بدال (المعنى) نحو: «فالتمثيل

---

١ - ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٤٧/١. «وكثير في لسان العرب أن يكون الكلام لفظه مخالفاً

لمعناه ألا ترى مجيء الأمر بصورة الخبر ومجيء الخبر بصورة الأمر» وينظر الأشباه والنظائر ١/

١٨٧ - ١٨٨.

٢ - الكتاب ١/ ٥١.

٣ - الكتاب ٢/ ٢٨١.

٤ - الكتاب ٢/ ٣٨٧.

على ما ذكرت لك والمعنى»<sup>١</sup>.

ومن هنا فإن التمثيل معطى لغوي غير حقيقي استعمالاً بل هو تصور تجريدي يقترحه سيويه قصد التفسير والتوضيح ولأنَّغرب هذه الحقيقة لورود عباراته التي تدرء الشك بإزاء هذا الأمر حيث يقول: «وهذا تمثيل ولا يتكلم به»<sup>٢</sup>.

الأمر الذي توصّل (كارتر) في ضوئه إلى أن يرى «أن كتاب سيويه يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين»<sup>٣</sup>.

ونخطو خطوتنا الأولية بتشكيل خبري تنزل منزلة الأمر والنهي فانضوى على دلالة طلبية عالج سيويه ازدواجه الخطابي في «باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنّ فيها معنى الأمر والنهي. فمن تلك الحروف حسبك وكفيك وشرعك وأشباهها. تقول: حسبك ينم الناس ومثل ذلك: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه. لأنّ فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك ما أشبه هذا»<sup>٤</sup>.

إذ أورد قول «اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه» مفسراً العنصر الإخباري بالجزم على معنى (ليتق وليفعل) للكشف عن أنّ الجزم في الفعل

---

١ - الكتاب ٤٧/٣.

٢ - الكتاب ٢٨/٣. كررت هذه العبارة في ٨٣/١ و ٣١٢/١ و ٣٧٥/١ و ١١٩/٢ و ١٧١/٢ و ٣٤/٣.

٣ - نحوي عربي من القرن الثامن ص ١٨٧.

٤ - الكتاب ١٠٠/٣.

(يَنَم) في قولهم: «حسبك يَنَم الناس»<sup>١</sup>. إنّما جاء لعدم استغناء تحقيقه عن تحقق مضمون العنصر الاول المدلول عليه بالنمط الإخباري<sup>٢</sup>.

وفي سياق الخطاب الفعلي المركب الذي دخل فعله الثاني مورفيم (الفاء) يصرح بالتحول الدلالي الناتج من التحول الإعرابي عبر دال (المعنى) قائلاً: «تقول: لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمرُوا أن؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ استحالوا أن يضموا الفعل إليه فلما أضمرُوا أن حسن لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم»<sup>٣</sup>. ذاكراً «أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد وكل ذلك على إضمار أن إلا أن المعاني مختلفة كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيد وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيد وفيهما معنى اليمين. فالنصب ههنا في التمثيل كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ فإن تحدث والمعنى على غير ذلك كما أن معنى علم الله لأفعلن غير معنى رزق الله فأن تحدث في اللفظ مرفوعةً بيكن لأن المعنى لم يكن إتيانٌ فيكون

---

١ - فسر الأشموني في شرحه ٣ / ٥٦٩ - ٥٧٠ العنصر الإخباري (حسبك) في هذا القول على دلالة (اكفف) ولذلك ورد العنصر الثاني مجزوماً .

٢ - ذهب الزمخشري إلى أن هذا الامر يكون ابلغ ينظر الكشف ١ / ١٥٦ و ١ / ١٥٩ .

٣ - الكتاب ٢٨ / ٣ .



حديثٌ. وتقول: ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر فما تأتيني أبداً إلّا لم تحدثني أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك<sup>١</sup>.

فالأصل في الفاء أنّه حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنّها تدخل تارة على الاسماء وتارة على الأفعال فوجب أن لا تعمل. فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الاول حول المعنى الى الاسم فاستحالة أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم أوجبت تقدير (أن) لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم فالزم ذلك أن يكون التقدير .

وقد يستند شيخ النحاة إلى الاحتجاج بالقرآن الكريم وزعم شيخه الخليل في ممارسات العرب الكلامية التي ينجزم فيها «الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهى أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض فأما ما انجزم بالأمر فقولك: اتتني آتك. وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيراً لك. وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدثك وأين تكون أزرّك. وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماء أشربه وليته عندنا يحدثنا. وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تصب خيراً. وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتي إن تأتي؛ لأنّهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن إن تأتي غير مستغنية عن آتك<sup>٢</sup>. مشيراً إلى أن هذه

---

١ - الكتاب ٣/٣٠.

٢ - الكتاب ٣/٩٤.

العينات الخطابية في التمثيل كلها فيها معنى (إن)<sup>١</sup> حيث يقول: «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: اثنتي آتاك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتاك، وإذا قال: أين بيتك أزرك فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزررك؛ لأن قوله: أين بيتك يريد به أعلمني وإذا قال: ليتنا عندنا يحدثنا فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلت فكأنه قال: انزل. ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَمِٰكُمْ تُنٰجِيْكُمْ مِّنْ عَذَابِ ٱلْٖٔمِ ۖ تَوٰمِنُونَ بِٱللّٰهِ وَرُسُلِهِۦ وَتُجٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>٢</sup> فلما انقضت الآية قال { يغفر لكم }<sup>٣</sup>».

ويطبق هذه النظرة التحليلية على المنصوب بعد (أو) فاتخاذ هذه الهيئة الإعرابية بسبب «أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو والتمثيل هاهنا مثله ثم تقول: إذا قال: لألزمك أو تعطيني. كأنه يقول: ليكونن اللزوم أو أن تعطيني. واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمك أو تقضيني ولأضربنك أو تسبقني فالمعنى

١ - ثمة رأي ثانٍ في جازم جواب الطلب هو فعل الطلب نفسه لتضمنه معنى أداة الشرط ينظر

المقتضب ٢ / ١٢.

٢ - الآية ١٠ والآية ١١ من سورة الصف.

٣ - الكتاب ٣ / ٩٣ - ٩٤.

لألزمك إلّا أن تقتضيني ولأضربك إلّا أن تسبقني هذا معنى النصب قال  
امرؤ القيس :

فقلتُ له لا تَبْكُ عَيْنَكَ إِنَّمَا      نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا<sup>١</sup>  
والقوافي منصوبةٌ بالتمثيل على ما ذكرت لك والمعنى على إلّا أن نموت  
فنعذرا وإلّا أن تعطيني كما كان تمثيل الفاء على ما ذكرت لك وفيه المعاني  
التي فصلت لك»<sup>٢</sup>.

ف (أو) حرف يؤدي وظيفة العطف لاتفارقها هذه الوظيفة فإذا جاءت  
بمعنى (إلّا أن) بطل دخول حكم المعطوف عليه على المعطوف ويؤكد ذلك  
بقول : «زياد الأعجم :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ      كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا<sup>٣</sup>  
معناه إلّا أن»<sup>٤</sup>.

ويسأل التلميذ استاذَه لا لإرادة الجواب بل لتقرير حقائق لغوية قائلاً :  
«وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ  
وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ مُّسْتَعِينٌ﴾<sup>٥</sup> فزعم أن  
النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على

---

١ - ديوانه ص ٦٦ .

٢ - الكتاب ٤٦/٣ - ٤٧ .

٣ - شرح شواهد المغني ص ٧٤ .

٤ - الكتاب ٤٨/٣ - ٤٩ .

٥ - الآية ٥١ من سورة الشورى .

أن هذه لم يكن للكلام وجهٌ ولكنّه لما قال : إلّا وحياً أو من وراء حجاب ، كان في معنى إلّا أن يوحى وكان أو يرسلَ فعلاً لا يجري على إلّا فأجري على أن هذه كأنه قال : إلّا أن يوحى أو يرسل لأنّه لو قال : إلّا وحياً وإلّا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على أن إذ لم يجوز أن يقولوا أو إلّا يرسل فكأنه قال : إلّا وحياً أو أن يرسل»<sup>١</sup> .

ولإيني التلميذ عن الاحتجاج برأي استاذة ففي «باب ما يعملُ عملُ الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه. وذلك قولك ما أحسنَ عبدَ الله. وزعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك : شيء أحسنَ عبدَ الله ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيلٌ ولم يتكلّم به»<sup>٢</sup> يقدم زعم الخليل بوصفه دليلاً يرجع تركيب التعجب إلى الجملة الاسمية ؛ لأنّه في ضوء ماتقرر نحويّاً لا يوجد تركيب مفيد عناصره الاساسية من حرف وفعل .

وقد يحمل الاسلوب على الاسلوب لبيان المعنى عبر التمثيل له مسخراً دال (المعنى) لهذه الغاية كما في قوله : «حسبته شتمني فأثبّ عليه إذا لم يكن والوثوب واقعاً ومعناه أن لو شتمني لوثبْتُ عليه وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلّا الرفع ؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله : أَلست قد فعلت فأفعل»<sup>٣</sup> . فإذا كان الوثوب واقعاً فلا يجوز إلّا الرفع أي معنى العبارة في الرفع يفيد وقوع الوثوب أمّا بنصبه فالوثوب لم يقع ثم يحمله سيبويه على اسلوب الشرط

١ - الكتاب ٤٩/٣ .

٢ - الكتاب ٧٢/١ .

٣ - الكتاب ٣٦/٣ .

ليبينّ عدم وقوع الوثوب ف «حسبته شتمني فأثبّ عليه» بمعنى «لو شتمني لو ثبتّ عليه».

وتترى نصوص سيبويه في ظل هذا الاطار فلا تعترضها شبهة حتى تزال. فمن كلامه عن الاستثناء بالأفعال قال : «وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة. ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس. وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا وأتاني القوم عدا عمرا. كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا. إلّا أنّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء»<sup>١</sup>.

ومن يتمعن في النص يجد أنّ سيبويه يستبدل (خلا وعدا) في الاستثناء بـ (جاوز) لإيضاح أنّ هذه الصيغ هي أفعال ينتصب مابعداها على أنّه واقع موقع المفعول به وكلا الفعلين في البنية الظاهرية والتمثيل النحوي فيه معنى الاستثناء كالفعل جاوز<sup>٢</sup>. ويرتكن سيبويه إلى دال (المعنى) في إيضاح فعلية (عدا وخلا) عبر جعلهما صلات للموصول مستبدلا ما المصدرية وفعل الاستثناء بـ (جاوز) لبيان ماهية هذه البنيات قائلاً : «وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا وأتوني ما خلا زيدا . فما هنا اسم وخلا وعدا صلة له كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا . وما هم فيها عدا زيدا . كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا. وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسما

---

١ - الكتاب ٢/ ٣٤٨.

٢ - ذكر السيرافي أنّ الاستثناء في الفعل (جاوز) أبين وأجلى من عدا خلا ولذا ردهما سيبويه إليه ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٨ هامش (٧) .

غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا مثلته بمصدر ما هو في معناه كما فعلته فيما مضى إلّا أن جاوز لا يقع في الاستثناء»<sup>١</sup>.

وتبدو عبارة (كأنه يقول) على وجازتها خطيرة الأبعاد إذ هي ترادف التمثيل وتسعفه في نصوص الكتاب تداولها سيبويه وهو يعرض لعينات خطابية مثل «قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى  
والنصبُ أكثرُ وأجود؛ لأنّه يأمره. ومثلُ الرفع ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ  
الْمُسْتَعَانُ﴾<sup>٢</sup> كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ. والذي يُرْفَعُ عليه حَنَانٌ وَصَبْرٌ  
وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصبُ فيه.  
ومثله قول بعض العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ أَي من أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ فتركوا  
إظهارَ الرفع كترك إظهار الناصب ولأنّ فيه ذلك المعنى وكان بدلا من  
اللفظ بالفعل»<sup>٣</sup>.

ف «صبرٌ جميلٌ» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً يقدره سيبويه بـ(الأمر)  
والأصل في التركيب (اصبر صبراً جميلاً) فالمصدر هو المفعول المطلق للفعل  
(اصبر) ثم حُذِفَ هذا الفعل وجوباً للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي  
معناه ثم ارتفع هذا المصدر ليكون أوقع في التعبير ويُخرّجه سيبويه على أنّه

١ - الكتاب ٢/٣٤٩.

٢ - الآية ١٨ من سورة يوسف.

٣ - الكتاب ١/٣٢١.

خبر لمبتدأ محذوف فتتحول الجملة بذلك من إطار الفعلية إلى إطار الاسمية لتفيد الدوام والثبوت وهو ما تحيل عليه عبارته «لأنّ فيه ذلك المعنى» .

ويعيد عبارته المرادفة للتمثيل (كأنك قلت) وهو يوجهها للمخاطب فـ «مما يتنصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾<sup>١</sup> ووراءك أوسع لك. وحسبك خيراً لك إذا كنت تأمر. ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ      أَوِ الرَّبِّا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا<sup>٢</sup>

وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك ؛ لأنك حين قلت : أنته فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر. وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت : أنته وادخل فيما هو خيرٌ لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : أنته أنك تحمله على أمرٍ آخر فلذلك انتصب»<sup>٣</sup> . فثمة مواطن غير مطردة يقدر فيها الفعل من بينها ما تقدم الحديث عنه .

وقد تقتضي سلامة النظم اللغوي المعرفة التامة بالفوارق بين الأفعال من جهة التعدية واللزوم فيحدثنا سيبويه عن هذا التمايز فيها بإيراد نماذج لا يستجاز فيها التعدي نحو الفعل (اسأل) قائلاً : «تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعولٍ وذلك قولك : اذهبْ فانظرْ زيدٌ أبو من هو ولا تقول نظرتُ

١ - الآية ١٧١ من سورة النساء.

٢ - ملحقات ديوانه ص ٤٨٩ .

٣ - الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

زيدا . واذْهَبْ فَسَلْ زَيْدٌ أَبُو مِنْ هُوَ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى اذْهَبْ فَسَلْ عَنْ زَيْدٍ وَلَوْ  
قُلْتُ : اسْأَلْ زَيْدًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ لَمْ يَجْزْ<sup>١</sup> .

وتستدعي البنية التركيبية الدعائية المنضوية على الفعل الماضي توسع  
العلاقة مع الامر والنهي فُيَبَيَّنُ سببويه بنيتها تمثيلاً نحوياً بصيغة المضارع  
المقرون باللام وهو تعديل تفرضه حقيقة أنَّ الدعاء أمرٌ<sup>٢</sup> فيقول : «واعلم أنَّ  
الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل دعاء ؛ لأنه استُعْظِمَ أنَّ يقال أمرٌ أو  
نَهْيٌ . وذلك قولك : اللهم زَيْدًا فاغفرْ ذَنْبَهُ وزَيْدًا فأصلحْ شأنَهُ وَعَمْرًا  
لِيَجْزِيَهُ اللهُ خَيْرًا . وتقول : زَيْدًا قَطَعَ اللهُ يَدَهُ وزَيْدًا أَمَرَ اللهُ عَلَيْهِ الْعَيْشَ ؛  
لأنَّ معناه معنى زَيْدًا لِيَقْطَعَ اللهُ يَدَهُ»<sup>٣</sup> . وفي باب ما جرى من الأسماء التي  
لم تُؤْخَذْ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخِذَتْ من الفعل «يُورَدُ بَيْتًا مِنْ  
الشعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً      وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ  
يُوضَحُ بَنِيَتُهُ الْعَمِيقَةُ قَائِلًا : وَلَوْ مَثَلْتُ مَا نَصَبْتُ عَلَيْهِ الْأَعْيَارَ وَالْأَعْوَرَ  
فِي الْبَدَلِ مِنَ اللَّفْظِ لَقُلْتُ : أَتَعَيَّرُونَ مَرَّةً وَأَتَعَوَّرُونَ إِذَا أَوْضَحْتَ مَعْنَاهُ لِأَنَّكَ  
إِنَّمَا تُجَرِّبُهُ مَجْرَى مَا لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ وَقَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ  
وَلَكِنَّهُ كَانَ أَحْسَنَ أَنْ تَوْضِّحَهُ بِمَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يَغَيِّرُ مَعْنَى الْحَدِيثِ .

١ - الكتاب ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .

٢ - تعد صيغة المضارع المقرون باللام من صيغ الامر .

٣ - الكتاب ١٤٢/١ .

٤ - البيت بدون نسبة ينظر الكتاب ٣٤٤/١ .



وكذلك هذا النحو ولكنه يُتركُ استغناءً بما يحسنُ من الفعل الذي لا ينقض  
المعنى»<sup>١</sup>.

ولاتنافي الزيادة في النصوص ما عُقد من أجله المبحث بتوفير طاقة دال  
(المعنى) في التمثيل النحوي حيث ذكر في باب ما يكون محمولاً على (أنّ)  
«معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق وإن دخلت توكيدا كأنه قال: زيد منطلق  
وعمرو. وفي القرآن مثله ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>٢</sup>...»<sup>٣</sup>.

وثمة باب من النحو دقيق يورد فيه سيبويه «إنشاد بعضهم للحارث بن  
نهيك:

لِيُكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِّخُصُومٍ وَمُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ  
لَمَّا قَالَ: لِيُكَّ يَزِيدُ كَانَ فِيهِ مَعْنَى لِيُكَّ يَزِيدُ... كأنه قال: لِيُكِّهِ  
ضَارِعٌ<sup>٤</sup>. فإنه إذا قيل: (ليُكَّ يَزِيدُ) دلَّ على أنَّ ثمة باكياً عليه.. والتقدير  
(ليُكِّهِ ضَارِعٌ).

وقد وضع سيبويه قيماً تمايزية بين حالة الرفع والنصب على الصعيد  
الدلالي والزمني ليكون العدول عن وظيفة الرفع إلى النصب مستحسناً  
ومقبولاً في تأمين الصحة الدلالية والوظيفية السياقية للوحدات حيث قال

---

١ - الكتاب ١/٣٤٥.

٢ - الآية ٣ من سورة التوبة.

٣ - الكتاب ٢/١٤٤.

٤ - ينظر الخزانة ١/١٤٧.

٥ - الكتاب ١/٢٨٨.

إِنَّ: «كيف أنت وزيدٌ وأنت وشأنك مثاليهما واحدٌ؛ لأنَّ الابتداءَ وكيف وما أنت يَعْمَلْنَ فيما كان معناه مَعَ بالرفعَ فيحسن وَيُحْمَلُ على المبتدأ كما يُحْمَلُ على الابتداءِ. ألا ترى أنك تقول: ما أنت وما زيدٌ فيحسن. ولو قلت: ما صنعتَ وما زيدٌ. لم يحسن ولم يستقيم إذا أردتَ معنى ما صنعتَ وزيداً ولم يكن لَتَعْمَلْ ما أنت وكيف أنت عَمَلَ صنعتَ وليستا بفعلٍ ولم نَرَهُم أَعْمَلُوا شيئاً من هذا كذا. فإذا نصبتَ فكأنَّك قلت: ما صنعتَ زيداً مثلَ ضربتَ زيداً ورأيتَ. ولم نَرْ شيئاً من هذا ليس بفعلٍ فعل به هذا فتَجْرِيهٌ مُجْرَى الفعل. وزعموا أنَّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظَهَرَ حَتَّى يَلْفُظُوا به لم يَنْقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان هاهنا كثيراً ولا يَنْقُضَانِ ما تريد من معنى الحديث»<sup>١</sup>.

ويستشف من هذه المعالجات التنظيرية أنَّ سيبويه قد احتكم إلى دال (المعنى) ليظهر به البنية العميقة لتفرعات الخطاب بتشعباتها فكان قطباً أساسياً في تحليل الممارسات الكلامية التنفيذية والبحث عن الدوال المفقودة فيها وإعادة التشكيل الأصلي لها بغية تطبيق عملية الموازنة بين الهيئتين المتغايرتين الأصلية والسطحية ما يصدق عليه صواب رأي كارتر بإزاء سيبويه.

## الرؤية الثالثة

### إشارات تأويلية بدال (المعنى) في الاتساع التكلمي

تتجلى براعة سيبويه في أن ما يقدمه لا ينجح بك عن جادة الإحاطة باللغة فتتجاوز معالجاته حدود التضييق وهو يقدم وصفه الدقيق لبناء لغة العرب من دون أن تفقد روحها .

فثمة عناصر ذات دخل كبير في تحديد المعنى مثل المتكلم والمتلقي وما يحيط بالكلام فيما بينهما من ملابسات وظروف ذات صلة من حيث إن الاكتفاء بالمعنى الظاهري يؤدي أحيانا إلى قصور الفهم.. وخلق دلالات جديدة وتوجيهها قد يكون متأثرا من مراعاة الاعتبارات المقامية بما ينأى عن هذا القصور «فكل نص يعتبر من مكونات ظرف معين»<sup>١</sup>.

فالقيمة السياقية تبرز قيمة فنية عبر تلاحم عناصر النصوص وتماسكها حيث يكون لهذه النصوص طراز خاص فهي وإن تكونت من كلمات إلّا أنّها تحمل خصائص لا توجد في الكلمات المكونة لها بتعليق مفهوم الملفوظ فيها على اكتشاف قصد المتكلم<sup>٢</sup> وهو ما ترشحه المواضع<sup>٣</sup>.

---

١ - اللغة والمعنى والسياق ص ٢١٥.

٢ - يرى د . طه عبد الرحمن أن الاصل في الكلام القصد. ينظر التكوثر العقلي ص ١٠٣.

٣ - يقول القاضي عبد الجبار: «ولأنما اعتبر حال المتكلم؛ لأنه لو تكلم به ولا يعرف المواضع أو عرفها ونطق بها على سبيل ما يؤديه الحافظ أو يحكيه الحاكي أو يتلقنه المتلقي أو تكلم به من

ومن هنا فإن مدار دال (المعنى) سيكون في رحاب القصدية وتحقيق علينا بيان أن توجه رؤيتنا هذه مرتكز على رُفد المعنى أنه (القصد) فيقال: عنيتُ بالكلام كذا أي: قصدتُ وعمدتُ فكأن المراد في قولهم: عني به كذا قصد بالكلام كذا<sup>١</sup>. فسيرورة تحليل الجمل - أي محتواها المنطقي - سيضم قسطاً كبيراً تابعاً للجانب التداولي الأمر الذي ينأى عن الإخفاق في معالجة الأنماط اللغوية إذا ما أخذ بنظر الاعتبار خطوة هذه الأنماط بالقصد. فهو وإن لم يكن من خصائص الكلمات التي تكون النمط إلا أنه ذو أهمية في التفسير النظري لمعاني الوحدات الكلامية اللغوية المؤتلفة فالتوجه التحليلي لاتهيمن عليه النظرة المجردة فيقف عند تخومها بل أن المعالجة تكتسي بتفاصيل يتحدد عبرها صحة التركيب أو خطأه. فُهيئَ سبويه لهذا المبدأ التنظيمي وسيلة هي دال (المعنى) في صيرورة علاقات متنوعة بربطه في ربة المعجم وأسر النحو وتقييد البلاغة ومنحه مساحات ما ورائية دالة معتضداً جانبين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر:

---

غير قصد لم يدل، فإذا تكلم به وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالاً إذا علم من حاله أنه يبين مقاصده» ينظر المغني في أبواب العدل والتوحيد ١٦ / ٣٤٧ وقد بين د. عبد السلام المسدي «أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم هو من صنف المعرفة الاضطرارية؛ لأن الحدث اللغوي ينطلق من نفس المتكلم ويتركب على انسجة اللغة وفقاً لمواضعات قد استقرت بين المتحاورين» ويستنتج أثر ذلك قائلاً: «وهكذا لا يكون الخطاب إثباتاً أو نفيّاً ولا يكون خبراً أو استخباراً كما لا يكون أمراً أو نهياً إلا بفعل المتكلم الذي هو صانع الحدث اللغوي وملزم به» ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية ص ٢٩٣.

١ - ينظر الصاحبى ص ١٩٢.

- الأول : لغوي يحكمه وضع الكلم بطرق مخصوصة وبصيف معينة .  
- الثاني : عقلي وهو المفهوم المترتب على الوضع اللغوي من جهة  
ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة .

ومحاولة إعطاء صورة عن هذا الفكر البنائي في كتاب سيويه يمكن إدراك  
حقيقتها لورود نصوص نحتج بها للتدليل على راجحة ما انتحاه ومنها نصه  
الكاشف عن العلاقة التأسيسية الإجرائية والواقع الحي في خطاب التعجب  
إذ انتظم هذا الخطاب داخل نظامين نظام لساني ونظام براجماتي يقول فيه  
سيويه إنّ «قولك : ما أحسنَ عبدَ الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء  
أحسنَ عبدَ الله ودخله معنى التعجب»<sup>١</sup>.

فيصرح عن بنيته التحتية بقوله : «شيءٌ أحسن عبد الله» ثم يبين أنّ ذلك  
يكون لقصد هو : «أنك إذا قلت : ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية  
الدنيا والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد»<sup>٢</sup>.

وقد يكون للاستفهام دلالة إضافية يتكفلها السياق الكلامي والاجتماعي  
يجلّيها سيويه عبر دال (المعنى) في تحليله قول العرب : «سبحان الله من هو  
وما هو فهذا استفهام فيه معنى التعجب»<sup>٣</sup>.

وربما كمن في النداء قصد التعجب لا الدعاء الى أمر إذ قال : «ومما جاء  
وفيه معنى التعجب كقولك : يا لك فارسا قول الأخوص ابن شريح

---

١ - الكتاب ١ / ٧٢ .

٢ - الكتاب ٤ / ٩٧ .

٣ - الكتاب ٢ / ١٨١ .

الكلابي :

تَمَنَّا نِي لِيَلْقَانِي لَقِيْطٌ      أَعَامَ لَكَ بِنَ صَعَصَعَةَ بِنِ سَعْدٍ<sup>١</sup>

وإنما دعاهم لهم تعجبا: لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى  
أفعل به يعنى يا لك فارسا<sup>٢</sup>.

وقد تتولد دلالة التعجب من الخطاب القسمي من نحو: «تالله وفيها  
معنى التعجب. وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله فيجئ باللام ولا  
تجئ إلّا أن يكون فيها معنى التعجب»<sup>٣</sup>.

وقد يعول على ما تقدمه الحال المشاهدة للمخاطب من دليل على  
العنصر المحذوف فيرتكز على دال (المعنى) حيث يقول في: «باب ما ينتصب  
من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم  
تستفهم. وذلك قولك: أقائماً وقد قعدَ الناسُ وأقاعداً وقد سار الركبُ .  
وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تستفهم تقول: قاعداً عليمَ الله وقد سار  
الركبُ وقائماً قد عليمَ الله وقد قعدَ الناسُ. وذلك أنه رأى رجلاً في حال  
قيامٍ أو حال قعودٍ فأراد أن ينبّه فكأنه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائماً وأتقعدُ  
قاعداً ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ  
بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع. ومثل ذلك عائداً بالله من

---

١ - ينظر همع الهوامع ١/١٨.

٢ - الكتاب ٢/٢٣٧ - ٢٣٨. وينظر ٣/٤٩٨ فالمعنى معنى التعجب على تأويل «يا هذا دعائي لك  
من فارس. أي: أعجب لك في هذه الحال».

٣ - الكتاب ٣/٤٩٧.

شرّها كأنّه رأى شيئاً يتّقى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ حتّى صار بمنزلة  
الذى رآه في حال قيامٍ وقعودٍ ؛ لأنّه يرى نفسه في تلك الحال فقال : عائداً  
بالله كأنّه قال أعوذ بالله عائداً بالله ولكنه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله  
أعوذُ بالله فصار هذا يجرى ها هنا مجرى عياداً بالله»<sup>١</sup>.

فـ (قائماً وقاعداً وعائداً) وقعت موقع المصدر المفعول المطلق النائب عن  
فعله إذ يقول : «فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع» فيؤول (عائداً) بـ  
(عياداً) بما ينأى بالتركيب عن الاستفهام إلى إرادة التنبيه. ويلتمس ذلك من  
وجود العدول الصرفي في معطياته الصرفية .

ونظير هذا النص في عدم إرادة الاستفهام قوله : «وتقول : أرايتك زيداً  
أبو من هو وأرايتك عمراً أعندك هو أم عند فلان لا يحسن فيه إلاّ النصبُ  
في زيد. ألا ترى أنك لو قلت : أرايت أبو من أنت أو أرايت أزيد ثمّ أم  
فلان لم يحسن ؛ لأنّ فيه معنى أخبرني عن زيد وهو الفعل لا يستغنى  
السكوتُ على مفعوله الأوّل فدخولُ هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني  
في الاستغناء فعلى هذا أُجرى وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني»<sup>٢</sup>.

فدخول معنى (أخبرني) في (أرايتك) لم يمنع من أن يكون له مفعولان  
فهو منقول من (رأى) بمعنى (علم) فتتعدى إلى مفعولين . فالاستفهام غير  
مراد لكن الحكم النحوي مراد وهذا التغاير يُسفر عن أنّ في التركيب طاقة

---

١ - الكتاب ١ / ٣٤٠ - ٣٤١.

٢ - الكتاب ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

مخزونة يستثمرها المتكلم في تنوع مقاصده .

وأورد في إطار الاستفهام أيضاً أنموذجاً متداولاً انضوى على ركن الحال التكميلي وقد تحققت فيه دلالة تعليلية أو سببية قائلاً إنَّ: «قولك: ما شأنك قائماً وما شأن زيد قائماً وما لأخيك قائماً فهذا حال قد صار فيه وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً بما قبله وسنين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى وفيه معنى لم قمتم في ما شأنك ومالك. قال الله تعالى ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ﴾<sup>١</sup> ..»<sup>٢</sup>.

وأبان السيرافي عن المنحى المقامي الذي دعا السائل إلى استعمال هذا الاجراء قائلاً: «كأنه سأل عمن عرف قيامه ولم يعرفه»<sup>٣</sup>.

وتستجلى دلالة التنبيه لنمط الخطاب الاستفهامي من حوارية سيبويه واستأذه الخليل وهو يسأله عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنزَلْنَا مِنْكَ السَّمَاءَ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾<sup>٤</sup>. فقال هذا واجبٌ وهو تنبيهٌ كأنك قلت: أسمع<sup>٥</sup> أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنما خالف

---

١ - الآية ٤٩ من سورة المدثر.

٢ - الكتاب ٦٠/٢ - ٦١.

٣ - الكتاب ٦١/٢ هامش (٤).

٤ - الآية ٦٣ من سورة الحج.

٥ - أثبت العلم الحديث أن حاسة السمع هي الحاسة الوحيدة التي لاتنام وقد قدر سيبويه معنى الفعل بـ (أسمع) للدلالة على الاستمرارية.



الواجب النفي ؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى»<sup>١</sup>.

ففي الآية عدول عن لفظ الماضي إلى المستقبل فلم يقل (فأصبحت) عطفاً على (أنزل) وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان فإنزال المطر مضى وجوده واخضرار الأرض باقٍ لم يمضِ فمعيار الصحة النحوية للتركيب متوقف على المعنى وهو ما كفله الرفع إذ إنه أكد في الإثبات لما في الآية من تهيئة للتنبيه<sup>٢</sup>.

فعلى الرغم من توفر شروط النصب فيه بمقتضى القاعدة النحوية التي تنص على نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد الفاء إذا كان مسبوقةً بالنفي أو الطلب إلّا أن التوسّل ههنا كان بالمعنى الدلالي العام الذي لا يستقيم ودلالة النفي .

ولو ذهبنا نفتش عن التقديم والتأخير في نصوص الكتاب لوجدنا له موضعاً في فكر صاحبه حينما جوزّ تقديم (قائم) في قولهم : «قائمٌ زيدٌ». على أنه خبرٌ مقدّمٌ قصداً حيث يقول : «أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيداً عمرو وعمره على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا

---

١ - الكتاب ٤٠/٣ .

٢ - ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى القول «إنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام» ينظر دلائل الإعجاز ص ١١٣ . والمثل السائر ١٤٤ / ٢ .

عربي جيد<sup>١</sup> ويعلل لسبب القبح بقوله : «فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبح ؛ لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول : هذا ضارب زيداً<sup>٢</sup> . فالأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر ألا أن ثمة معنى مُستفاداً من تقديم (قائم) على المبتدأ، وهنا ستلعب النية دوراً في أن لا يصيب التركيب جوراً لأن التقديم هنا على نية التأخير، ويقدم سيبويه تفسيره لتقديم (قائم) إذ الوصف هاهنا بعيد عن أن يكون اسماً خالصاً حتى يستجاز تقديمه، صحيح أن بنيته الصرفية صيغة اسمية إلا أنه فرغ من اسميته لينهض بوظيفة إخبارية، إذ هو عامل عمل الفعل، من أجل ذلك قدم، وكأن (قائم زيد) صار الخبر فيها مقدماً لفظاً وقصداً في نية المتكلم وهو تحول يفصح عن شجاعة العربية في مخالفة الأصل - من دون خشية لبس - لما يقتضيه المقام، ومن يدقق في نصوص سيبويه يستنبط أن العرب في لغتها الحكيمة كانت على وعي في استعمال مثل هذا النمط من التقديم من دون افساد المعنى ؛ إذ تبرز الفائدة في (قائم زيد) في الخبر.. وكأن تقديمه جاء لمشابهة تأت له من الفعل - خبر الفاعل - الذي شأنه أن يذكر أولاً. يقول سيبويه : «فقد يوافق الشيء الشيء ثم

١ - الكتاب ٢/١٢٧.

٢ - الكتاب ٢/١٢٧.

يخالفه لأنه ليس مثله»<sup>١</sup>. ولعمري أنّ هذه قاعدة أسّس لها سيبويه وهو يحول سبيل التمثيل الى الجانب التماثلي بين الفعل والوصف، ذلك أنّ الطاقة الفعلية في الوصف مشابهة للطاقة الفعلية في الفعل<sup>٢</sup>.

وقد تجد المقصدية لها موضعاً في المجاز النحوي بانتقال العلامة الإعرابية من حال إلى آخر فيكون مصطلح المحال<sup>٣</sup> مرفوضاً ههنا على الرغم من أنّ تألف الكلم يفضي بتصور ذلك نتيجة خروجها عن الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه إلى وجه آخر.

ولعلّ سيبويه يترافع عن هذه القضية بكلماته هو في قوله: «ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾<sup>٤</sup> إنّما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا ومثله ﴿بَلْ مَكْرُ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾<sup>٥</sup> وإنّما المعنى بل مكرّمكم في الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ ﴿وَلَكِنَّ آلِرَ مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ﴾<sup>٦</sup>. وإنّما هو ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر. ومثله في

---

١ - الكتاب ١٢٨/٢.

٢ - عقدنا بحثاً لهذا الامر في كتابنا (الوظيفية في كتاب سيبويه) ص ١٥٦-١٥٧.

٣ - قال أبو سعيد السيرافي: «ومعنى المحال أنّه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكلم به» ينظر شرح السيرافي ١/ ١٣٩.

٤ - الآية ٨٢ من سورة يوسف.

٥ - الآية ٣٣ من سورة سبأ.

٦ - الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

الِاتَّسَاعُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾<sup>١</sup>. فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى. ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤون الطريق يريد يطؤونهم أهل الطريق<sup>٢</sup>.

فالفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى؛ لأن (القرية) هي مفعول به لفظاً والمفعول الحقيقي هو (الأهل)<sup>٣</sup>.

وبهذا التفسير يتبين أن معنى الحذف لم يكن بسيطاً بل هو معنى مركب لقيامه على (حذف وإحلال) ومن ثم خروج المعنى لاختلاف التعليق بين الألفاظ.

١ - الآية ١٧١ من سورة البقرة.

٢ - الكتاب ٢١٢/١ - ٢١٣.

٣ - فسر ابن جني هذه المسألة بصورة أوسع في بيان الحال التي يفضى فيها إلى المجاز وذلك عبر تبيان ثلاثة معانٍ هي الاتساع والتشبيه والتوكيد حيث قال: «أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله. وهذا نحو ما مضى ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة. وتقول: القرى وتسألك كقولك: أنت وشأنك. فهذا ونحوه اتساع. وأما التشبيه؛ فلأنها شُبِّهَتْ بما يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها. وأما التوكيد؛ فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة. فكانهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناء في تصحيح الخبر. أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا فكيف لو سألت من من عادته الجواب. وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية» ينظر الخصائص ٢ / ٤٤٧.

وقد عبّر سيبويه عن هذه الأساليب المجازية بلفظ (الاتساع) فهو وسيلة مهمة من وسائل التوسع سخر لها دال (المعنى) لتدرك به حقيقة استعمال العرب لهذه الأساليب وفهم المخاطب لها<sup>١</sup>.

على الرغم من الانزياح في الوظائف السياقية فهو يوازن بين الصور المجازية والصور الحقيقية. فالمكر في الآية التي أوردتها في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾<sup>٢</sup>. يفسره سيبويه عبر دال (المعنى) بـ (مكرّم في الليل والنهار) فيجعله مضافاً إلى الليل والنهار وهما لا يمتزجان بل المكر يكون فيهما فالذي يكر حقيقة هو الإنسان ولكن الآية جاءت على هذه الصورة للدلالة على كثرة المكر ودوامه فكأنه متصل لا ينقطع ليلاً ونهاراً<sup>٣</sup>.

وبإزاء عبارته أن «الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله»<sup>٤</sup>.

تتأكد لنا حقيقة هذه المسألة في نصه: «وتقول: سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل. وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت إلا أن الصفة تبين بها معنى الرفع وتوضحه»<sup>٥</sup>.

---

١ - أتكا سيبويه على عبارة (لعلم المخاطب) مُظهراً بها وضوح القصد ومن مواضعها ١ / ٤٧ و ١ / ٧٤ و ١ / ٧٦.

٢ - الآية ٣٣ من سورة سبأ.

٣ - ينظر الميزان في تفسير القرآن ١٦ / ٣٠٨.

٤ - الكتاب ١٩٦ / ٢.

٥ - الكتاب ٢٢٠ / ١.

فرّفع اللّيل والنهار على النّياّبة اقتضى أن يكونا معتمدي الفائدة والصفة إذا ذُكرت معهما قوي بيان المعتمد ؛ لأنّها توضّحه ويّبين بها أكثر معنى الرّفع وهو إرادة المبالغة والتكثير لوجود الموصوف وكونك مريداً له .  
والذي يُستكنه من رؤية سيّويه أن ثمة أثراً اجتماعياً في هذا المسلك اللغوي.. فالاستعمال يصوّر تصوّيراً دقيقاً لأنماط قد يهمل فيها كل تقنين مما يبرز وظيفة التركيب وادائه مراد المتكلم من القبول الاجتماعي عبر هذا النمط .

وفي أطار الحذف ايضاً يورد أبو بشر عينات قولية مختزلة تداولتها العرب كأمثال موجزة تمنح صوراً مقتبسة من عمليات التواصل والتلقي الواقعية الحكومة بمعطيات السياقات الاجتماعية «وذلك قول العرب : سمعناه منهم هو منى منزلة الشّغاف وهو منى منزلة الولد. ويدلك على أنّه ظرفٌ قولك : هو منى بمنزلة الولد فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا وهو منى مزجراً الكلب وأنت منى مقعد القابلة وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك . قال الشاعر وهو أبو ذؤيب :  
فوردن والعيق مقعد رايئ ال      ضرباء خلف النّجم لا يتلّع<sup>١</sup>  
وهو منك مناط الثّريّا . وقال الأحوّص :  
وإنّ بني حربٍ كما قد علّمتم      مناط الثّريّا قد تعلّت نجومها<sup>٢</sup>

١ - ينظر ديوان الهذليين ٦/١ .

٢ - ينظر أمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ .

وقال: هو مَنى مَعْقِدَ الإِزَارِ فَأَجْرَىَ هذا مجرى قولك: هو مَنى مكانَ السارية وذلك لأنها أماكنٌ ومعناها هو مَنى في المكان الذى تقعد فيه الضرباءُ وفى المكان الذى نيطَ به الثُّرَيَّا وبالمكان الذى ينزل به الولدُ وأنت مَنى في المكان الذى تقعد فيه القابلةُ وبالمكان الذى يُعَقَدُ عليه الإِزارُ فإنَّما أراد هذا المعنى ولكنه حَذَفَ الكلامَ<sup>١</sup>. مشيراً إلى أنَّ القصد منها تبيان منزلة المخاطب ودرجة قربهِ من المتكلم فينبىء عن إرادة القرب المكاني بخطوة مقارنة على الصعيد النفسي أيضاً دليل ذلك قوله: «أنه يريد أن يقربَ ما بينه وبينه فهذا على هذا المعنى وجرى على الكلام الأول كأنه هو لسعة الكلام»<sup>٢</sup>.

ويرفع لنا سيبويه نصاً آخر يُجانس النصوص السابقة في مسألة الحذف في (باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) قائلاً: «ومثل ذلك أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ كأنه قال: بادِرْ أَهْلَكَ قبل الليل وإنَّما المعنى أن يحذِّره أن يُدْرِكَه الليلُ. والليلُ محذَّرٌ منه كما كان الأسدُ محتَفَظاً منه. ومن ذلك قولهم: ما زِ رَأْسَكَ وَالسِّيفَ كما تقول: رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ وهو يحذِّره كأنه قال: اتقِ رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ. وإنَّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَوْا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يروْنَ من الحال وبما جرى من الذكر»<sup>٣</sup>.

فالفعل أضمر لكثرة الاستعمال واستغناءً بما يرى من الحال الذي

---

١- الكتاب ١/ ٤١٢- ٤١٣.

٢- الكتاب ١/ ٤١٥.

٣- الكتاب ١/ ٢٧٥.

لايستدعي الطول بل التخفيف لانهصار المعنى في المفعول ؛ إذ لا وقت كافياً لدى المتكلم للنطق بعنصر الفعل فيلقى من التركيب .

ومنحى الحذف قد يجد له صنفاً آخر من أصناف الكلم فيقع في الحروف وتحقيقاً للتجانس فيما عقدنا له الامر فإنّ هذا الحذف لا يخلو من أن يماثل النصوص السابقة في حضور القصدية التي استدعى لها سيبويه دال (المعنى) في الكشف عنها حيث قال : «وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف لا وأنت تريد معناها وذلك قولك : والله أفعل ذاك أبداً تريد والله لا أفعل ذلك أبداً»<sup>١</sup> . فحذف (لا) بعد القسم لم يخل بالمعنى المراد ودُرء الإشكال على الرغم من الحذف .

ونعرج على أنموذج ننسب إليه حكماً معاكساً للحذف بتمديد مجال الخطاب بالتكرار ونعمل على جلب الانتباه إليه عبر نصه القائل : «وتقول : قد جربتك فوجدتك أنت أنت فأنت الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها كأنك قلت : فوجدتك وجهك طليق . والمعنى أنك أردت أن تقول : فوجدتك أنت الذي أعرف . ومثل ذلك أنت أنت وإن فعلت هذا فأنت أنت . أي : فأنت الذي أعرف أو أنت الجواد والجلد كما تقول : الناس الناس أي الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف»<sup>٢</sup> .

فتقصي وظيفة ضمير المخاطب ( أنت ) ينجم عن أن الأول مبتدأ والثاني

---

١ - الكتاب ٣/١٠٥ .

٢ - الكتاب ٢/٣٥٩ .



خبر.. وتكراره مرتبط بأداء التركيب وظيفه دلالية محددة في مقام تفخيم الامر وتعظيمه لولاها لم يكن ثمة مسوغ لهذا التكرار على أن تشغل هذه المعاني الوظيفية فـ «المبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة»<sup>١</sup>.

ومع اقتضاء أن يكون المبتدأ مخالفاً للخبر من جهة اللفظ إلا أن سيويه عمد الى بيان الجانب الدلالي الذي منح التركيب فائدة يحسن السكوت عليها، فبتوظيف التكرار استنبط حكماً مغايراً في أن (أنت) الثانية ليست توكيداً بل خبراً وقيسها على قولهم: «الناس الناس». موثقاً ذلك من ذي سلطة علمية فقد سمعه من الخليل مفسراً إياه بـ «قال الناس: زيد» أي: (هو زيد) فالتركيب تحكمه دلالات ثاوية في قدرة المتكلم العربي الفصيح الذي يتصرف على وفق أغراضه ومقاصده فيه مما يجعل العنصر المكون الجانب الدلالي هو الحاضر بقوة في بناء نسق القواعد النحوية المحققة. وقد أبرز سيويه هذه السمة الاسلوبية عبر دال (المعنى).

وتجدر الإشارة إلى أن التنعيم قد يشترك - إلى جانب السياق الاجتماعي - بنصيب وافر في استجلاء الدلالات الثاوية<sup>٢</sup>. كالمذح في قولهم: «قد جربتكم فوجدتكم أنت أنت».. فهو ظاهرة صوتية تؤثر في الدلالة من دون أن تتغير المفردات وبعبارة أخرى إنه حقيقة صوتية كان لها أثرها ههنا في تأويل المعنى.. الامر الذي ينبىء عن عبقرية فذة لسيويه في تدبره لها بوصفها

---

١ - شرح الفصل ١ / ٩٤. وينظر كتابنا فلسفة التكرار النصي في مدونة سيويه ص ٣٣ - ٣٤.

٢ - في اللغويات الحديثة يسمى هذا بمبدأ (الانضواء) ويعني احتواء عنصر بنيوي أو تشكيل تركيبي على بنية دلالية ضمنية ينظر اللسانيات والبدagogia ص ١٤١ وص ١٧٢ - ١٧٣.

أرهاصات وجدت لها توافقات من البلاغيين والمفسرين في دراسات لاحقة في تعدية الأسلوب بوظيفته الصوتية الى أداء وظيفة بلاغية متلازمة مع الوظيفة النحوية كشف عنها سيبويه عبر دال (المعنى) .

وتتأيد هذه الرؤية بتأصر نص آخر ذي دلالة انفعالية صوتياً بتمديد مكوناته بالتكرار ف«مثل ذلك مررتُ برجلٍ رجل أبوه إذا أردت معنى أنه كامل. وجره كجر الأسد. وقد تقوله على غير هذا المعنى تقول: مررت برجل رجل أبوه تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك»<sup>١</sup>.

فيربط سيبويه الوجوه الاعرابية بالمعنى الدلالي العام في التركيب. وقد يكون قصد المتكلم تقرير ثبوت الشيء وامتلاك المتلقي المعلوماتية بشأنه فقد وجد سيبويه أن العرب يُصدرون أحياناً ممارساتهم الكلامية ببعض المصادر المنكرة والابتداء بالنكرة يُخرج التركيب من مستوى الصواب إلى مستوى الخطأ؛ لأن «أصل الابتداء للمعرفة»<sup>٢</sup>؛ ولأنه «ضعف الابتداء بالنكرة»<sup>٣</sup>.

وفرض على المتكلم «أن يبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام»<sup>٤</sup>. ولكن الفائدة إن حصلت في هذه النكرة تخرجها من دائرة الخطأ والممنوع لتضمنها معنى خاصاً يسوّغ الابتداء بها وهو ما يستدلّ عليه أبو بشر في

---

١ - الكتاب ٢/ ٢٩.

٢ - الكتاب ١/ ٣٢٩.

٣ - الكتاب ١/ ٣٢٩.

٤ - الكتاب ١/ ٣٢٨.

الباب الذي عقده لبيان العلاقة التبادلية بين المبتدأ النكرة والمعرفة بقوله :  
«هذا بابٌ من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء. وذلك قولك : سلامٌ عليك ولبيك وخيرٌ بين يديك وويلٌ لك وويحٌ لك وويسٌ لك وويلةٌ لك وعولةٌ لك وخيرٌ له وشرٌ له ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>١</sup> فهذه الحروفُ كلها مبتدأةٌ مبنىٌ عليها ما بعدها والمعنى فيهنَّ أنك ابتدأتَ شيئاً قد ثبتَ عندك ولستَ في حالِ حديثك تعملُ في إثباتها وتزجيتها فيها ذلك المعنى كما أنَّ حسبك فيها معنى النهى وكما أنَّ رحمةَ الله عليه فيه معنى رَحِمَهُ اللهُ.

فهذا المعنى فيها ولم تُجعلْ بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنتَ في حالِ ذكرِك إياها تعملُ في إثباتها وتزجيتها كما أنَّهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف. فإنما تجربها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وُضعن فيها ولا تُدخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف.

ألا ترى أنَّك لو قلت : طعاماً لك وشراباً لك ومالاً لك تريد معنى سقياً أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز ؛ لأنه لم يُستعمل هذا الكلامُ كما استعمل ما قبله.

فهذا يدلُّك ويصبرُك أنَّه ينبغي لك أن تُجرىَ هذه الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأنَّ تعنَى ما عَنُوا بها<sup>٢</sup>.

١ - الآية ١٨ من سورة هود.

٢ - الكتاب ١ / ٣٣٠ - ٣٣١.

فهذه المصادر والاسماء أبتديء بها لتضمّنها معنى الدعاء والمسألة<sup>١</sup>  
وقوله: «فإنّما تجربها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وُضعت  
فيها. اشتراط منه بأنّ مخالفة هذا الوضع يفضي إلى القبح مشيراً إلى ذلك في  
الباب الذي استكرهه النحويّون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما  
وضعت العرب وذلك قولك ويحّ له وتبّ وتبّا لك وويحاً<sup>٢</sup>».

ونتوغل مع سيبويه في شرح حالات القصديّة والمواضع القولية  
باحتكامه إلى دال (المعنى) الذي استثمره على مستوى المعارف في بيان  
التمايز الدلالي والمقصود التداولي الكامن في إبدال أسماء الأعلام بأسماء  
الأجناس والأولى تفيد التحديد والخصوصية؛ لأنّها كناية عن أشخاص  
محدودين نحو (زيد) و(عبد الله) والثانية تُمثّل مجموعات جنسية شاملة نحو  
(أبو الحارث) و(ثعالة) و(الرجل) فيقول: «ويكون أن تقول: هذا الرجل  
وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يخلص  
ذلك المعنى ويختصه ليعرف من يعنى بعينه وأمره قال: زيد ونحوه. وإذا  
قلت: هذا أبو الحارث: فأنت تريد هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه

---

١ - أفاد ابن جني من معالجة سيبويه لهذه العلاقة التبادلية بين المبتدأ المُعرّف والمُنكرّ وتسرب أثر  
ذلك إلى البنية السطحية قائلاً: «أما قوله سلام عليك وويل له وأمت في حجر لا فيك فإنه  
جاز؛ لأنّه ليس في المعنى خبراً إنّما هو دعاء ومسألة أي ليسلم الله عليك ويلزمه الويل  
وليكن الأمت في الحجارة لا فيك. والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف... ومعناه:  
أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي مما توصف بالخلود والبقاء» ينظر الخصائص ١/٣١٨.

٢ - الكتاب ١/٣٣٤.

أو هذا الذى قد عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم فاختص هذا المعنى باسم كما اختص الذى ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة فأرادوا أسماء لا تكون إلّا معرفة وتلزم ذلك المعنى. وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضا من بعض ولا تحفظ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه. ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما تثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو<sup>١</sup>.

فعلى الرغم من توافق وظيفتهما السياقية وإمكانية إحلال أحدهما محل الآخر في الحكم النحوي إلّا أن هذه المعارف ليست ذات دلالة معجمية واحدة لعلاقة عموم وخصوص «فكلّ هذا يجرى خبره مجرى خبر عبد الله. ومعناه إذا قلت: هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب: وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصبا من قبل أنك إذا قلت: هذا زيد. فزيد اسم لمعنى قولك: هذا الرجل إذا أردت شيئا بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف. فكأنك إذا قلت: هذا زيد قلت: هذا الرجل الذى من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى

وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذى قد يكون نكرة ويكون لغير شيء  
بعينه<sup>١</sup>.

لقد ثبت أن لدال (المعنى) فضيلة يشهد لذلك أنك تراه يروك ويؤنسك  
في كل موضع من مواضع وروده. وقد قدمنا الدليل ليكون إماراة على تمكنه  
من فتح مغاليق النصوص وتوجيهها والكشف عن شجاعة العربية  
وحكمتها.. وكأنه معيار لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يُعرض عليه  
فتلك حقيقة لا تُغالط تجلّت من فنّ تعبير سيبويه به.

---

١ - الكتاب ٢/ ٩٣ - ٩٤ .

## خزانة الكتب

- ✓ الإتيقان في علوم القرآن - السيوطي - تحقيق: مركز الدراسات القرآنية - السعودية.
- ✓ أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه - توفيق الزيدي - الدار العربية للكتاب - تونس - ١٩٨٤م.
- ✓ الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي - تحقيق: عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٩٨٥م.
- ✓ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق: د. جودة مبروك محمد - مراجعة: رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ .
- ✓ الإيضاح في علل النحو - الزجاجي - تحقيق: د. مازن المبارك - دار النفائس - بيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ✓ البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ✓ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - مطبعة السعادة - ١٣٢٦هـ.
- ✓ البلاغة والاسلووية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص - هنريش

- بليث - ترجمة د. محمد العمري - مطبعة فضالة - ط ١ .
- ✓ تفسير البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - دار الفكر للطباعة والنشر - ط ٢ - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ✓ الجنى الداني في حروف المعنى - ابن ام قاسم المرادي - تحقيق : طه محسن - مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- ✓ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - البغدادي - دار صادر - بيروت - ط ١ .
- ✓ الخصائص - ابن جني - تحقيق : محمد علي النجار - بغداد - ط ٤ - ١٩٩٠ م.
- ✓ دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - تحقيق : محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي - ١٩٨٤ م.
- ✓ ديوان إمرئ القيس - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - ١٩٥٨ م.
- ✓ ديوان جرير - الصاوي - ١٣٥٣ هـ .
- ✓ ديوان رؤية - جمع وليم بن الورد - ليسك - ١٩٠٣ م.
- ✓ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق : محمد يوسف نجم - بيروت - ١٣٧٨ هـ .
- ✓ ديوان عمر بن أبي ربيعة - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة ١٣٧١ هـ .



- ✓ ديوان القطامي - تحقيق : ياكوب بارث ليدن - ١٩٠٢ م.
- ✓ ديوان الهذليين - دار الكتب - ١٣٦٩ هـ.
- ✓ السيمياء والتأويل - روبرت شولز - ترجمة : سعيد الغانمي - ط ١ - ١٩٩٤ م.
- ✓ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - أبو الحسن الأشموني - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- ✓ شرح شواهد المغني - السيوطي - ١٣٢٢ هـ.
- ✓ شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي - تحقيق : رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم - مركز تحقيق التراث - القاهرة - ١٩٨٦ م.
- ✓ شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- ✓ الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - ابن فارس - تحقيق : مصطفى الشويبي - بيروت - لبنان - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ✓ علم الإشارة السيميولوجيا - بير جيرو - ترجمة د : منذر عياشي - دار طلاس - ١٩٩٢ م.
- ✓ فلسفة التكرار النصي في مدونة سيبويه - رجاء عجيل الحسناوي - مكتبة أبي فهد الحلبي - العراق - كربلاء - ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
- ✓ كتاب الأفعال - ابن القوطية - تحقيق : علي فودة - مكتبة الخانجي للطبع والنشر - ط ٢ - ١٩٩٣ م.

- ✓ كتاب التعريفات - علي بن محمد الجرجاني - تحقيق : إبراهيم  
الاياري - دار الكتاب العربي - ط ٢ - ١٩٨٥ م.
- ✓ كتاب سيبويه - سيبويه - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - عالم  
الكتب - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٢٩٤ م.
- ✓ كتاب العين مرتباً على حروف المعجم - تصنيف : الخليل بن  
أحمد الفراهيدي - تحقيق : عبد الحميد هندائي - منشورات محمد  
علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ✓ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل -  
الزمخشري - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- ✓ لسان العرب - ابن منظور - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت .
- ✓ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي - طه عبد الرحمن - المركز  
الثقافي العربي - بيروت - ط ١ - ١٩٩٨ م.
- ✓ اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية  
والديداكتيكية - علي آيت أوشان - دار الثقافة - ط ١ - ١٩٩٨ م.
- ✓ اللغة والمعنى والسياق - جون لاينز - ترجمة د. عباس صادق عبد  
الوهاب - مراجعة : يوثيل عزيز - دار الشؤون الثقافية العامة -  
بغداد - العراق - ١٩٨٧ م.
- ✓ اللمع في العربية - ابن جني - تحقيق : حامد المؤمن - مكتبة النهضة -  
عالم الكتب - ط ٢ - ١٩٨٥ م.
- ✓ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - ابن الأثير - تقديم : أحمد

- محمد الحوفي وبدوي طبانة - دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة .
- ✓ معجم مقاييس اللغة - ابن فارس - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر للطباعة والنشر - ١٩٧٩ م.
- ✓ المعنى وظلال المعنى - محمد محمد يونس علي - دار المدار الإسلامي - ٢٠٠٧ م.
- ✓ مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام الانصاري - تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد - دار الفكر - بيروت - ط ١ - ١٩٨٥ م.
- ✓ المقتضب - المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب - بيروت .
- ✓ الموافقات في أصول الشريعة - الشاطبي - تحقيق: عبد الله دراز - دار المعرفة - بيروت .
- ✓ الميزان في تفسير القرآن - العلامة محمد حسين الطباطبائي - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان - ١٤١٧ هـ - ١٩٩١ م.
- ✓ نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد دراسة عن منهج سيبويه في النحو - مايكل جي. كارتر - تحقيق: عبد المنعم آل ناصر - المورد دار الشؤون الثقافية العامة - المجلد (٢٠) - العدد (١) - ١٩٩٢ م.
- ✓ نزهة الالباء - ابن الانباري - القاهرة - ١٢٩٤ هـ .

- ✓ همع الهوامع - السيوطي - مطبعة السعادة - ١٣٢٧هـ.
- ✓ الواضح في علم العربية - الزبيدي - تحقيق: امين علي السيد -  
دار المعارف - مصر - ١٩٧٥م.
- ✓ الوظيفة في كتاب سيويه - رجاء عجيل الحسناوي - مكتبة أبي  
فهد الحلي - العراق - كربلاء - ط ١ - ٢٠١٥م.

## الفهرس

أول الكلام.....	٣
الإهداء .....	٤
تهيئة .....	٥
الرؤية الأولى: تجليات معجمية من دال (المعنى) .....	١٧
الرؤية الثانية: دال (المعنى) في النظر النحوي .....	٣٩
الرؤية الثالثة: إشارات تأويلية بدال (المعنى) في الاتساع التكلمي .....	٧٥
خزانة الكتب.....	٩٥
الفهرس .....	١٠١